S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/581
29 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيا تقرير فريق التحقيق التابع لي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قُدمت نسخ مسبقة من التقرير في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى الممثلين الدائمين لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لإحالتها إلى حكومتيهما التي سوف تنشر تعليقاتهما بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

ولقد يشار إلى أنني قد أنشأت الفريق المذكور في تموز/يوليه ١٩٩٧ للمساعدة على فتح طريق مسدود بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة التحقيق المشتركة التي كلفتها لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق في الادعاءات بوقوع مذابح وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي نجمت عن الحالة التي سادت في شرقي زائير منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وقد اعترضت الحكومة المذكورة على أمور شتى من بينها أن البعثة ضمت المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في زائير، كما اعترضت على الفترة التي تغطيها ولايته. وألحوا على أن يتم توسيع الولاية بحيث تعود إلى ١ آذار/ مارس ١٩٩٣ ومن ثم تشمل: العنف العرقي الذي دفع الزائيريين الذين كانوا يعدون أنفسهم "أصليين" وكان يدعمهم أصلا القوات المسلحة الزائيرية، ضد الزائيريين المنحدرين من أصل الهوتو أو التوتسي، بالإضافة إلى تطورات لاحقة منها مثلا تدفق اللاجئين الهوتو من رواندا في تموز/يوليه ١٩٩٤ في أعقاب حوادث الإبادة الجماعية التي وقعت في ذلك البلد، وكذلك انعدام الأمن الذي خيم على زائير أو رواندا بسبب الأعضاء المسلحين للقوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنترهوامي الذين ظلت بيدهم مقاليد السيطرة الصارمة على اللاجئين كما شنوا هجمات إلى داخل رواندا. وكان هناك أيضا العنف المتزايد الذي تعرض له التوتسي الزائيريون حتى انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي المرفق الأول لهذا التقرير يرد وصف تفصيلي لتلك التطورات التي يوصي الفريق بأن تخضع لمزيد من التحقيق.

وفي معرض الاستجابة إلى الحكومة، قمت بتوسيع الفترة قيد التحقيق لتعود إلى ١ آذار/ مارس ١٩٩٣ كما عينت رئيس القضاة آتسو كوفي أميغا (توغو) ليقود فريق التحقيق التابع لي مكلفا بولاية تخوله التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المدعى بوقوعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. على أن مبادرتي بإنشاء الفريق لم يكن من شأنها، لا وقف أعمال بعثة التحقيق المشتركة الأصلية ولا الحلول محلها إذ كانت ولايتها منذ ذلك الحين قد انتهت ولم يتم تجديدها.

إن الأحداث الموصوفة في تقرير الفريق لم تقع في فراغ. بل أنها تستند إلى خلفية انطوت على حوادث إبادة الأجناس الفظيعة التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ وما زالت تلقي ظلا هائلا لم يتبدد بعد على منطقة البحيرات الكبرى بأكملها في أفريقيا. وقد أدت حوادث إبادة الجنس هذه مباشرة إلى اندلاع العنف في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ في شرقي زائير وهو ما أدانته علانية حكومة رواندا بوصفه استئنافا لممارسات إبادة الجنس التي شهدها عام ١٩٩٤ في بلد مجاور. وهذا العنف نفسه أدى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى نشوء تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو وحملته العسكرية الناجحة ضد نظام الرئيس موبوتو سيسي سيكو التي انتهت في كينشاسا يوم ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧.

ومما يدعو إلى الأسف العميق أن الفريق، بين بدء إيفاده في آب/أغسطس ١٩٩٧ وبين انسحابه في نيسان/أبريل ١٩٩٨، لم يسمح له بالاضطلاع بمهمته كاملة وبدون عوائق. ومع ذلك، فبرغم الصعوبات التي أوضحت في التقرير، استطاع الفريق أن يصل إلى عدد من الاستنتاجات التي تعززها أدلة قوية ومن هذه الاستنتاجات يبرز اثنان:

الأول أن جميع الأطراف التي شاركت في العنف الذي اجتاح زائير، ولا سيما في مقاطعاتها الشرقية خلال الفترة قيد النظر، قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

الثاني أن حوادث القتل التي وقعت على يد تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو وحلفائه، بما في ذلك عناصر من الجيش الوطني الرواندي، إنما تشكل جرائم ضد الإنسانية على نحو ما يمثله رفض تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الهوتو الروانديين. ويعتقد أعضاء الفريق أن بعض حوادث القتل يمكن أن تشكل إبادة للأجناس حسب القصد من ارتكابها وهم يدعون إلى إجراء المزيد من التحقيقات في تلك الجرائم وفي دوافعها.

وعندما يقرأ أعضاء المجلس تقرير فريق التحقيق التابع لي، فلسوف يصادفون واحدا من الأسباب الجذرية للنزاعات التي وقعت مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا وهو: حلقة مفرغة من انتهاكات حقوق الإنسان والانتقام تعززها ظاهرة الإفلات من العقاب. وهذه الحلقة المفرغة ينبغي وضع حد لها وصولا إلى استعادة السلم والاستقرار الدائمين إلى المنطقة. أما المذنبون بارتكاب الانتهاكات فينبغي أن يخضعوا للحساب. كما أن حقوق الانسان بحاجة إلى أن ترصد عن كثب حيثما تخضع إلى أي تهديد فضلا عن أن جهود الحكومات لبناء القدرات الوطنية وتعزيز احترام حقوق الإنسان ينبغي تدعيمها. وأعضاء المجتمع المدني الذين يتبنون ثقافة تقوم على التسامح ينبغي أن تقدم لهم يد المساعدة وللمجتمع الدولي وخاصة البلدان المانحة دور رئيسي يضطلع به في هذا كله.

وعند النظر في التقرير المرفق، لا شك أن أعضاء المجلس سوف يرغبون في الاستجابة إزاءه بطريقة تعبر عن مسؤوليتهم عن حفظ السلم والأمن الدوليين. إن انتهاكات حقوق الإنسان التي وصلت من حيث الحجم إلى حد أنها تشكل جرائم مرتكبة ضد الإنسانية ينبغي النظر اليها على أنها تشكل تهديدا

للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه ينبغي إعطاء الوزن الكامل لأهمية تدعيم الاستقرار الهش في المنطقة وهو ما يتطلب بوضوح قدرا كبيرا من المساعدة الدولية. وفي رأيي فلسوف يكون من الخطأ الفادح إذا ما أدار المجتمع الدولي ظهره إلى البلدان المعنية. والأمر يحتاج إلى سياسة متسقة من المشاركة الدقيقة، وإن كان الاستقرار في المنطقة يقع في نهاية المطاف على عاتق حكوماتها. التي تتحمل أولا وقبل كل شيء التزاما باحترام حقوق الإنسان وضمان وسلامة مواطنيها أنفسهم. ويمكنها أن تحظى بتأكيد يقوم على حسن النية من جانب المجتمع الدولي ولكن عليها كذلك أن تدلل على أنها تحترم شواغله وتراعي التزاماتها القانونية الدولية. وهذا يشمل الاعتراف بالنتائج البالغة الخطورة التي توصل إليها فريق التحقيق، ومعالجتها مع اتخاذ الاجراءات الملائمة إذا ما كان أعضاء قواتها مشاركا في أي من الانتهاكات المدعى بوقوعها.

ولسوف أبعث بنسخة من تقرير فريق التحقيق التابع لي إلى الرئيس الحالي والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مشفوعا بطلب لإحالته، للعلم، إلى أعضاء الفريق الدولي للشخصيات البارزة المكلف بالتحقيق في أحداث إبادة الجنس والأحداث المواكبة لها في عام ١٩٩٤ من اتفاق السلام في أروشا المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ وحتى سقوط كينشاسا يوم ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تقديري مرة أخرى لأعضاء فريق التحقيق التابع لي الذين أبدوا أعلى درجات النزاهة والحنكة والشجاعة خلال جميع مراحل مهمتهم الصعبة.

وأكون ممتنا إذا ما تسنى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

تقرير فريق التحقيق التابع للأمين العام المكلف بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المحتويات

موجز

العقبات التي صادفها فريق التحقيق

بعد المضايقات التي عانى منها أعضاء الفريق والعقبات التي أنشئت عمدا للحيلولة دون أن يؤدي الفريق ولايته على النحو المناسب، ينبغي ذكر أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن تنوي قبول بعثة فريق التحقيق التابع للأمين العام وأن الحكومة أظهرت فقط رغبتها في التعاون مع الفريق.

صحيح أن رئيس الجمهورية أدلى ببيان، وبعد ذلك أدلى عدد من وزرائه ببيانات مماثلة تفيد بأنه ستكون للفريق الحرية الكاملة في أداء عمله دون أي تدخل في جميع أنحاء البلد، إلا أن هذه البيانات كانت مجرد تفوهات شفوية. فقد كانت الإجراءات وردود الفعل في الميدان مختلفة اختلافا كاملا. وبإيجاز، لم تكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تريد بعثة التحقيق وعلى عكس أحكام ولاية التكليف الصادرة عن الأمين العام في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ ومرفقها، لم يقدم للبعثة التعاون الشامل أو الكامل.

الاستنتاج

استحال في ظل هذه المصاعب والعقبات التوصل في الوقت الحالي إلى تأكيد أو نفي لمعظم الإدعاءات التي قدمت بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال الفترة المشمولة بالولاية. ومع ذلك، تمكـَّن فريق التحقيق من إثبات وقوع أنماط معينة من الانتهاكات، وأنها وقعت في مناطق معينة وخلال فترات معينة. وفي معظم الحالات، أمكن التوصل إلى استنتاجات عامة بشأن القوات التي اشتركت اشتراكا مباشرا في هذه الأحداث. وتستند الاستنتاجات التي توصل إليها فريق التحقيق بصورة رئيسية إلى إفادات قدمت للفريق مباشرة وإلى أدلة مادية. كما أخذ الفريق في الحسبان إفادات جمعتها منظمات أخرى، حينما قدمت معلومات كافية بشأن هوية من أدلى بالتصريحات والظروف التي صدرت فيها هذه التصريحات، وتم التثبت من هذه المعلومات من مصدر واحد آخر على الأقل. وتشمل الاستنتاجات التي اعتمدها الفريق ما يلي:

- **من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، هاجم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير وعناصر من الجيش الرواندي مخيمات في شمال وجنوب كيفو تضم لاجئين، وفي معظم الحالات إن لم يكن في جميعها، عناصر عسكرية معادية لحكومة رواندا. وقد أدت الهجمات إلى وقوع العديد من الضحايا المدنيين، إلا أن الفريق لم يحصل على ما يكفي من المعلومات للتوصل إلى استنتاجات بشأن إمكانية حدوث انتهاكات للقانون الإنساني نتيجة للهجمات على المخيمات في حد ذاتها.**

- **تم أسر المئات من الأفراد العزل ثم إعدامهم نتيجة للهجوم على مخيم موغونغا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وجرت مطاردة العديد من المدنيين العزل وإعدامهم بعد فرارهم من**

الهجمات على هذا المخيم وغيره من المخيمات، بما في ذلك مخيمات في جنوب كيفو، وتنجي - تنجي، وكاسيسي، وأوبيرو. وقد ارتكب التحالف هذه المذابح، وفي بعض الحالات اشتركت فيها ميليشيا الماي - ماي؛ ولم يتضح مدى مشاركة الجيش الرواندي فيها. وتنتهك هذه الاغتيالات القانون الإنساني الدولي ونظرا لطابعها المنتظم، فقد تشكل أيضا جرائم ضد الإنسانية.

· وارتكب التحالف أيضا عددا من المذابح للمدنيين في قرى الهوتو الزائيريين في شمال كيفو في ذلك الوقت، على ما يبدو بسبب الاشتباه في تعاطف سكانها أو دعمهم للهوتو الروانديين الفارين. وتشكل هذه المذابح بالمثل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

· وقام الجنود الزائيريون وجنود الجيش الرواندي السابق وميليشيا انتراهاموي الفارين من هجوم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير، بنهب وقتل مدنيين عزل، وانتهاك القانون الإنساني الدولي، وفي حالة الجنود الزائيريين، انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

· وفي أيار/ مايو ١٩٩٧، قامت قوات التحالف بذبح المئات من الهوتو الروانديين العزل في مبانداكا وقرية وينجي المجاورة وعلى ما يبدو تحت قيادة فعلية للجيش الرواندي.

· وتشير أدلة الطب الشرعي إلى أنه قد تم نقل جثث من مقبرة جماعية في مبانداكا، مما يعزز الإفادة التي أشارت إلى بذل مجهود من أجل "تنظيف" هذه المواقع قبل وصول فريق التحقيق.

· وقد أرغم التحالف أعدادا كبيرة من المدنيين على الفرار إلى مناطق يندر وجود سكان فيها وفي ظروف تهدد الحياة كما منع وصول منظمات الإغاثة إلى المرضى والجرحى من غير المقاتلين، في المخيمات وغيرها، بما يشكل انتهاكا لواجب "تجميع المرضى والجرحى ورعايتهم" الذي تعترف به المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف. وكان يجري بصورة منتظمة منع تقديم المساعدة الإنسانية للمرضى والمصابين من المشردين وقد يشكل هذا أيضا جريمة ضد الإنسانية.

· وكانت الهجمات على المخيمات في شمال كيفو في عام ١٩٩٦ متعمدة، لإرغام المقيمين فيها على العودة إلى رواندا، إلا أن الظروف المحيطة بالهجمات على المخيمات في داخل البلد عام ١٩٩٧، بما في ذلك عمليات "التمشيط" التي اضطلع بها بعد هذه الهجمات ومذابح الأشخاص الذين حاولوا عبور الحدود إلى جمهورية الكونغو، تكشف النقاب عن

وجود نية مبيتة على القضاء على الهوتو الروانديين الذين ظلوا في زائير. ومن التفسيرات المحتملة لهذه المرحلة من العمليات التي اضطلع بها التحالف بدعم رواندي أنه قد اتخذ قرار بالقضاء على هذا الجزء من جماعة الهوتو الإثنية بوصفها كذلك. وإذا ثبت هذا، فلسوف يشكل إبادة جماعية.

- ولم تظهر جمهورية الكونغو الديمقراطية أي اهتمام بالوفاء بالتزامها، بموجب القانون الدولي، بالتحقيق في المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والخروقات الجسيمة للقانون الإنساني التي حدثت في إقليمها، قبل أن تجئ إلى السلطة وبعد ذلك، مع مقاضاة المسؤولين عنها. ونتيجة لذلك لن تتحقق مـُثل العدالة إلا بمنح محكمة دولية الاختصاص على هذه الجرائم. ومن شأن عدم القيام بذلك تشجيع مفهوم التحيز في إطار رد المجتمع الدولي على هذه الانتهاكات، وتغذية مشاعر جماعية لدى أشخاص بأنهم ضحايا ومحرومون من العدالة، مما يسهم في دورة الانتقام وثقافة الإفلات من العقاب.

توصيات

فيما يلي التوصيات التي قدمها التقرير:

- ينبغي أن تواصل هيئة قضائية مناسبة التحقيق، أو أن تقوم به لجنة تحقيق، إذا اكتملت ظروف لاستكمال التحقيق مع توفير امكانية الوصول تماما وبدون قيود إلى جميع المصادر ذات الصلة داخل البلد. وإلى أن يحين ذلك، ينبغي تخزين الأدلة والمعلومات الحساسة التي حصل عليها الفريق في مكان مأمون وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التحقيقات في ادعاءات حدوث مذابح.

- إذا تقرر أنه قد وجدت الظروف لاستكمال التحقيق دون عائق وأنشئت هيئة تحقيق جديدة، ينبغي أن يركز التحقيق على:

(أ) المذابح التي حدثت خلال القتال فيما بين الأعراق في شمال وجنوب كيفو بدءا من آذار/ مارس ١٩٩٣؛

(ب) الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يدعى أنها ارتكبت داخل المخيمات التي أنشئت في شرقي زائير خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛

(ج) مدى مشاركة الجيش الرواندي في العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المتمردة بدءا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛

(د) مدى مشاركة القوات الرواندية وغيرها من القوات الأجنبية، بما في ذلك المرتزقة، في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي وقعت أثناء الصراع المسلح؛

(هـ) النية المبيتة على ارتكاب مذابح للهوتو الروانديين والزائيريين في زائير بدءا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

· وإذا أعيد فتح التحقيق، ينبغي تشجيع جميع الدول المجاورة وغيرها من الدول التي لديها معلومات ذات صلة، على التعاون من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى الأدلة المستندية وغيرها من الأدلة ذات الصلة.

· ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء مؤسسة قضائية تتشكل من أشخاص مختصين ومستقلين ويحصلون على مرتبات مناسبة يطبقون القواعد الإجرائية المعترف بها دوليا. وينبغي أن تتحاشى هذه المؤسسة إحالة أي قضايا إلى محاكم ذات ولاية قضائية خاصة.

· وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي برامج لتأهيل ضحايا الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، مع إعطاء الأولوية لأشد المستضعفين، إلى جانب برامج لتقليل حدة التوتر العرقي وتعزيز الاحترام للكرامة الأساسية والمساواة في الحقوق لجميع الأشخاص ثم برامج لدعم إنشاء نظام عدالة مستقل ونزيه.

مقدمة

١ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أعلن الأمين العام قراره بسحب فريق التحقيق الذي أوفد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧. وقد جاء القرار بعد احتجاز أحد محققي الأمم المتحدة ومصادرة وثائق كانت بحوزته في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وقد جاء القرار، جزئيا، ردا على هذا الانتهاك الخطير لاتفاقية امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة. وتأتي هذه الحادثة لتمثل الذروة في نمط واسع من عدم التعاون والتعويق التي عرقلت جهود فريق التحقيق في الاضطلاع بولايته منذ وصوله إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل ٣٥ أسبوعا. ويتضمن هذا التقرير سجلا للتعويق وعدم التعاون المشار إليهما، كما يتضمن نظرة عامة على منطلقات الفريق ونطاق ولايته والأنشطة التي اضطلع بها والنتائج التي توصل إليها والاستنتاجات والتوصيات التي قدمها. ويتضمن المرفق الأول نظرة عامة على الادعاءات التي استهدف الفريق التحقيق فيها، كما يتضمن موجزا شاملا للمعلومات والأدلة التي تم الحصول عليها.

أولا - معلومات أساسية عن تعيين فريق التحقيق

١ - تعيين لجنة حقوق الإنسان لمقرر خاص

٢ - في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٤ (القرار ١٩٩٤/٨٧)، قررت لجنة حقوق الإنسان تعيين مقرر خاص لدراسة حالة حقوق الإنسان في زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا)[1]. ويقدم المقرر الخاص، السيد روبيرتو كاريتون، تقارير بصفة منتظمة عن تدهور حالة حقوق الإنسان لا للسكان الزائيريين فحسب، ولكن أيضا للروانديين المشردين في شرقي زائير. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، بعد الادعاءات الخطيرة بوقوع مذابح للهوتو من الروانديين بواسطة تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير في شرقي زائير، زار المقرر الخاص المنطقة وأبلغ عن وقوع عمليات قتل جماعي بين الروانديين المشردين والسكان المحليين. وأوصى لجنة حقوق الإنسان بإنشاء لجنة للتحقيق في تلك الحوادث.

٢ - إنشاء بعثة التحقيق المشتركة.

٣ - في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان القرار ١٩٩٧/٥٨ الذي أنشأت بموجبه بعثة تحقيق مشتركة "للتحقيق في الادعاءات بوقوع مذابح ومسائل أخرى تمس حقوق الإنسان ناشئة عن الحالة السائدة في شرقي زائير منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦".

٤ - ورشحت اللجنة ثلاثة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان لإجراء التحقيق: المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في زائير، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون، أو بإجراءات موجزة، أو الإعدام التعسفي، وعضو من أعضاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٩٧، توجهت بعثة التحقيق المشتركة يدعمها موظفون في مجال حقوق الإنسان وفريق

طبي شرعي من خمسة أفراد وموظفون آخرون من الأمم المتحدة إلى كيغالي، رواندا، متوقعين أنهم سيتمكنون من الدخول إلى شرقي زائير. ومع ذلك، فإن تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو منع بعثة التحقيق المشتركة من الدخول إلى زائير. وقد أثار التحالف عدة اعتراضات، أهمها الاعتراضان التاليان (١) رفض قبول السيد كاريتون عضوا في البعثة و (٢) طلب تمديد الفترة المشمولة بالتحقيق إلى عام ١٩٩٣.

٣ - اجتماع الأمين العام والرئيس كابيلا

٥ - في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في هراري، زمبابوي، عقد الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس لورينت ديزيريه كابيلا اجتماعا اتفقا فيه على أهمية التحقيق بصورة عاجلة في التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن ثم، وافق الرئيس كابيلا على تحقيق تجريه الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مرحلتين؛ يصل فريق متقدم إلى البلد في ٢٠ حزيران/يونيه يعقبه بقية أفراد بعثة التحقيق في ٧ تموز/يوليه.

٦ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه وصل فريق متقدم من ثمانية أفراد يضم موظفين في مجال حقوق الإنسان وموظفين آخرين من الأمانة العامة وخبراء في الطب الشرعي إلى كينشاسا لإجراء محادثات عن الطرائق العملية اللازمة لإجراء التحقيق. وبعد عشرة أيام من المفاوضات، تم إعداد مشروع بروتوكول اتفاق وصدر بلاغ يبين المجالات التي تم الاتفاق بشأنها والمجالات التي تعذر التوصل إلى اتفاق بشأنها بين الجانبين. ورفضت الحكومة مشاركة السيد كاريتون، وأصرت على أن تكون الفترة التي يغطيها التحقيق من ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧.

٤ - تعيين وتشكيل فريق التحقيق

٧ - شُكل الفريق من السيد أتسو كوفي أميغا (توغو)، رئيسا؛ والسيد أندرو تشيغوفيرا (زمبابوي)، نائبا للرئيس والسيد ريد برودي (الولايات المتحدة)، نائبا للرئيس. وقد استقال السيد برودي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كما استقال السيد تشيغوفيرا في شباط/فبراير ١٩٩٨. وحل محلهما السيدان بول لابيرجي (كندا) ودانيال أو دونيل (أيرلندا والولايات المتحدة) اللذان عينا في شباط/فبراير ١٩٩٨.

٨ - وشمل موظفو الدعم منسقا، وخلية تحقيق، ووحدة أمن، ووحدة إدارية. وشملت خلية التحقيق موظفين لحقوق الإنسان، وخبراء في الطب الشرعي، ومحقق شرطة كان مسؤولا عن وحدة إدارة المعلومات. وتباين عدد موظفي حقوق الإنسان وبلغ عددهم الأقصى سبعة أفراد. ولم يشكل خبراء الطب الشرعي جزءا دائما من الفريق، ولكنهم كانوا يستدعون عندما يبدو أن استخراج الجثث ممكنا، وذلك خلال الزيارتين الأولى

والثانية لمقاطعة إكويتور وبلغ الحد الأقصى لفريق الطب الشرعي ستة أفراد. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تم تعزيز الفريق عن طريق انتداب محلل عسكري.

٩ - وتسببت المشاكل التي اعترضت إجراء التحقيق في ارتفاع معدل تغيير الموظفين. وإضافة الى استقالة النائبين، استقال المنسق في كانون الأول/ ديسمبر، وحل محله منسق آخر في كانون الثاني/يناير. واستقال كبير المحققين في آذار/ مارس وحل محله بصفة مؤقتة أحد موظفي حقوق الإنسان.

٥ - ولاية فريق التحقيق

١٠ - تحدد رسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ ولاية فريق التحقيق على النحو التالي: "التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) خلال الفترة من ١ آذار/ مارس ١٩٩٣ ..." وتضيف الرسالة قائلة إن "المهمة الرئيسية لفريق التحقيق هي جمع وتحليل المعلومات والشهادات وغيرهما من الأدلة لتحديد الحقائق والمسؤوليات عن الانتهاكات الجسيمة". وفي الختام، أكدت الرسالة "أن التحقيق سيجري وفقا لأعلى مستويات الموضوعية باستقلالية ونزاهة وأن الفريق سيضطلع بواجباته لصالح هدف أسمى وحيد وهو الحقيقة والسلام والمصالحة في المنطقة". وتتضمن الرسالة مرفقا يشير الى أن "طرائق وأساليب التحقيق ستستند الى الصكوك الدولية المتصلة بالموضوع، بما في ذلك أحكام المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لإجراء التحقيقات في الإدعاءات بوقوع حالات اختفاء قسرية في عام ١٩٩٢ وفي المبادئ المتعلقة بالمنع الفعال لحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام بإجراءات موجزة التي وقعت في عام ١٩٨٩".

١١ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، اعتمد الفريق التفسير التالي لولايته:

وفقا للرسالة الموجهة من الأمين العام الى الرئيس كابيلا، المؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، فإن الجزء ذا الصلة من ولاية فريق التحقيق هو:

التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) بدءا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٣ وتقديم تقرير [الى الأمين العام] بحلول آخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وتتمثل المهمة الرئيسية لفريق التحقيق في جمع وتحليل المعلومات والشهادات وغيرها من الأدلة من أجل تحديد الحقائق والمسؤوليات عن الانتهاكات الجسيمة.

ووفقا للرسالة الموجهة من الأمين العام الى الرئيس كابيلا فإن الولاية تشمل ما يلي:

(أ) موضوع الاختصاص: الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة، الناجمة عن حالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي أو عن المعاملة اللاإنسانية أو المهينة وعن المذابح. وفي هذا الصدد، سيتعين تحليل الأدلة في ضوء المادة ٢ من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. كما سيلزم اتخاذ قرار فيما يتعلق بمدى انطباق المبدأين الرابع (ب) والرابع (ج) من مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ وفي حكم المحكمة وفي عدم احترام المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب؛

(ب) مكان الاختصاص: كامل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) فترة الاختصاص: الفترة من ١ آذار/ مارس ١٩٩٣ حتى تاريخ صدور التقرير المقدم إلى الأمين العام؛

(د) الأشخاص محل الاختصاص: العمل قدر الإمكان على تحديد هوية أي شخص متورط في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و/أو القانون الإنساني الدولي تكون قد وقعت في ذلك الإقليم.

٦ - الالتزامات القانونية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٢ - جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في عديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلاهما لعام ١٩٦٦؛ واتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧؛ والاتفاقية الدولية لعام ١٩٦٥ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٩ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. وهي طرف أيضا في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الأول بشأن المنازعات غير الدولية، ولكنها ليست طرفا في البروتوكول الثاني.

١٣ - وعبارة "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، التي استخدمها الأمين العام لتحديد ولاية فريق التحقيق، عبارة واسعة ومرنة. ومن المفهوم بوجه عام أنها تشمل الانتهاكات الخطيرة للحق في الحياة والسلامة البدنية. ويمكن أن تشمل أيضا التعدي على حقوق أساسية أخرى من حقوق الإنسان، خصوصا إذا كانت تلك الانتهاكات انتهاكات منتظمة وصادرة عن شكل من أشكال التمييز التي يحظرها القانون الدولي. وفي حدود الأغراض الراهنة، فإن الإشارات الواردة في مرفق رسالة الأمين العام إلى معايير الأمم المتحدة المتعلقة بحالات الإعدام والقتل الجماعي والاختفاء تعني بوضوح أن انتهاكات الحق في الحياة تحتل مكانة مركزية في تلك الولاية.

١٤ - وعبارة "الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي" مماثلة لعبارة "حالات الخرق الخطيرة"، التي تحمل معنى محددا تحديدا جيدا. وتعرف اتفاقيات جنيف حالات الخرق الخطيرة بأنها تشمل "القتل المتعمد أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية ... والتسبب عمدا في إلحاق معاناة شديدة أو إصابة خطيرة بالبدن أو الصحة، والإبعاد أو الترحيل غير القانونيين"، والحرمان من الحق في محاكمة عادلة، وأخذ الرهائن، و "أعمال التدمير والمصادرة للممتلكات على نطاق واسع، غير المبررة بضرورة عسكرية"[٢]. وتقضي هذه الاتفاقيات بأن جميع الدول الأطراف عليها التزام قانوني بالبحث عن الأشخاص المدعى بأنهم ارتكبوا تلك الانتهاكات الخطيرة أو أمروا بارتكابها، والمبادرة إما إلى محاكمتهم أو تسليمهم إلى ولاية قضائية تتم محاكمتهم في نطاقها[٣].

١٥ - والواجب الملقى على عاتق الفريق بأن يزاول التحقيق "وفقا لأعلى معايير الموضوعية ... والنزاهة" يقتضي منه أن يولي اهتماما متكافئا للأحداث المتماثلة، بصرف النظر عن هوية مرتكب الفعل. وهذا يثير قضية قانونية فنية، لأن معظم خبراء حقوق الإنسان يعتنقون الرأي الذي مؤداه أنه حيث أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزم للدول فقط، فإن الأفعال التي ترتكبها الدول، أو التي يمكن عزوها إلى دولة ما، هي وحدها التي يمكن اعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان بالمعنى الحرفي للكلمة. والحال ليس كذلك في إطار القانون الإنساني الدولي، الذي يسري على جميع الأطراف في أي نزاع مسلح، حتى الأطراف التي تكون مستقلة استقلالا تاما عن أي دولة من الدول.

١٦ - وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، تنشأ قضية أخرى، هي ما إذا كان ينبغي اعتبار النزاع الذي نشب في عام ١٩٩٦ نزاعا غير دولي. ويمكن اعتبار النزاع داخليا، أو غير دولي، من حيث أن القوات المتحالفة ضد الحكومة القائمة لما كان يسمى عندئذ بزائير كانت تحت قيادة تحالف القوى الوطنية لتحرير الكونغو - زائير، الذي كان في ذلك الوقت حركة متمردة هدفها الرئيسي الإطاحة بالحكومة القائمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأطراف المعنية تقر بأن عناصر من القوات المسلحة لبلد مجاور واحد على الأقل، هو رواندا، شاركت مشاركة فعلية في النزاع، واستهدفت في معظمها تحقيق أهداف ذلك البلد، وخصوصا هدف القضاء على الخطر المحدق بالأمن الوطني لرواندا من جراء وجود جماعات مسلحة معادية كبيرة في مناطق الحدود. ومن المؤكد أن النزاع كانت له أبعاد وطنية ودولية في آن واحد. فقد كان هناك في الواقع نزاعان مجتمعان كلاهما داخلي أساسا، أحدهما بين تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير وحكومة زائير، والآخر تقف فيه حكومة رواندا ضد فلول القوات المسلحة السابقة لرواندا والميليشيات السياسية المسلحة المتحالفة المسماة "انتراهاموي"، ويحدث معظمه في إقليم دولة مجاورة. وقد تداخل هذان النزاعان تداخلا وثيقا، حيث كانت قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير والجيش الرواندي، على وجه الخصوص، يتصرفان في معظم الأوقات وكأنهما قوة واحدة. وهناك أيضا بعض الأدلة على مشاركة عناصر من القوات المسلحة لبلدان أخرى في جانب المتمردين، وكذلك مشاركة بعض المرتزقة في الجانب الذي كان يشكل عندئذ حكومة زائير، ولكن هناك أسئلة رئيسية عديدة مابرحت بغير جواب وتتعلق بطبيعة المشاركة الأجنبية ومداها. وموجز القول إن الفريق لم يتمكن من الحصول على أدلة بشأن دور القوات المسلحة الأجنبية بما يكفي لتحديد ما إذا كان الجانب الدولي للنزاع غالبا بقدر يكفي لاعتبار ذلك

النزاع نزاعا دوليا، لأغراض القانون الإنساني الدولي. وبناء على ذلك، فإن المعايير المطبقة لأغراض هذا التقرير هي المعايير المتضمنة في المادة المشتركة ٣ من اتفاقيات جنيف، وهي المعايير المنطبقة على جميع المنازعات المسلحة، الداخلي منها والدولي. وهذه المادة تحظر القتل التعسفي والعشوائي، وانتهاك السلامة البدنية، والمعاملة المهينة أو اللاإنسانية، وأخذ الرهائن، وتقضي بأن يتم "جمع الجرحى والمرضى والعناية بهم".

١٧ - ونظرا إلى المدى المحتمل لولاية الفريق، وإلى وجود القضايا المذكورة أعلاه بشأن انطباق المعايير القانونية الدولية، قرر الفريق اعتماد مبادئ توجيهية عملية مؤقتة فيما يتعلق بنطاق التحقيق. وتقضي هذه المبادئ التوجيهية بتركيز الجهود الرامية إلى الحصول على معلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي تركيزا رئيسيا على الحق في الحياة، بما في ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، وخصوصا قتل الجماعات من الأشخاص العزّل؛ وحالات الوفاة من جراء الظروف التي تُجبر فيها الحشود السكانية على الفرار (مثل حالات الوفاة الناتجة عن الإنهاك الشديد والمجاعة وعدم علاج المرض والغرق)، وحالات الوفاة الناتجة عن استخدام المدنيين كدروع.

١٨ - وفيما يتعلق بالانتهاكات الأخرى للسلامة البدنية، قرر الفريق إعطاء الأولوية للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، نظرا إلى أنها نوع بشع من أنواع انتهاك السلامة البدنية، وإنه يشكّل في الوقت نفسه معاملة مهينة ولاإنسانية. ولم تدرج الأشكال الأخرى للتعذيب ضمن الحالات التي ينبغي أن يركّز عليها التحقيق لأنه على الرغم من أن القتل بالطرق التي تتسم بالوحشية واللاإنسانية كان أمرا شائعا، فإن ادعاءات حدوث التعذيب في ظروف أخرى بصفته انتهاكا مستقلا أو مميزا لحقوق الإنسان لم تكن شائعة بدورها.

١٩ - وقد وجهت أصابع الاتهام بارتكاب المذابح وغيرها من الأعمال الوحشية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة التي تشملها ولاية الفريق، إلى مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة، منها القوات المسلحة لما كان يسمى عندئذ زائير والقوات المسلحة لرواندا؛ والقوات المسلحة السابقة لزائير ولرواندا؛ وحركات التمرد؛ والميليشيات القبلية؛ والميليشيات المرتبطة بالأحزاب السياسية؛ والغوغاء من المدنيين[٤]. على أن المسألة المتعلقة بأي المعايير الدولية ينطبق على تلك الأطراف الفاعلة ليست مسألة بسيطة. وان كان قرار الفريق بأن يركّز التحقيق على انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية قد بسّط المسألة بقدر ما، حيث أن هناك جوانب للتماثل الشديد بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في هذين المجالين بالذات. فحينما يكون المدعى ارتكابه للفعل فردا من أفراد القوات المسلحة أو مسؤولا أو موظفا آخر تابعا لدولة ما، تكون المعايير المتضمنة في صكوك حقوق الإنسان هي المنطبقة. وإذا كان الشخص المدعى ارتكابه للفعل عضوا في حركة متمردة، فإن القانون الإنساني الدولي يكون هو المنطبق. وينطبق القانون الإنساني الدولي أيضا على القوات المسلحة التابعة لحكومة يكون قد أطيح بها نتيجة لتمرد، إذا ظلت تلك القوات تعمل بصفتها قوة مسلحة. وفي حالة الأفعال التي يرتكبها أطراف آخرون، كالسكان المدنيين مثلا، فإن المسألة التي تنشأ عندئذ هي ما إذا كان هؤلاء قد تصرفوا بتحريض، أو بموافقة أو

رضا، من مسؤول عام أو سلطة عامة. وإذا أمكن إثبات تلك الرابطة، فإن الفعل يمكن أن يشكّل انتهاكا لحقوق الإنسان؛ وإن لم يتح ذلك، يمكن أن يعتبر عندئذ فعلا جنائيا بسيطا، غير داخل في نطاق ولاية الفريق.

٧ - شروط الاضطلاع بالتحقيق، المحددة في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

٢٠ - ينص مرفق رسالة الأمين العام على أن أعضاء الفريق وموظفيه يتمتعون بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦، التي صدقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٦٤، كما أنه يذكر صراحة أن تلك الامتيازات والحصانات "تنطبق أيضا على جميع الوثائق والأدلة المادية التي يجري تجميعها أو جمعها خلال التحقيق". ويعدد المرفق أيضا تسعة التزامات تتعهد بها الحكومة فيما يتصل بإجراء التحقيق. وفيما يلي صيغة موجزة لهذه الالتزامات:

(أ) ضمان سلامة جميع أعضاء الفريق؛

(ب) كفالة أمن أماكن عمل الفريق ومنشآته؛

(ج) 'عدم ادخار أي جهد، إذا ما تسببت الحالة الأمنية مؤقتا في إعاقة حرية التنقل أو التحقيق، في تهيئة الظروف التي تمكّن الفريق من إنجاز ولايته بكاملها'؛

(د) ضمان حرية الوصول إلى جميع الأماكن التي يرغب الفريق في زيارتها في الإقليم الوطني؛

(هـ) ضمان حرية الوصول إلى جميع مصادر المعلومات؛

(و) حماية جميع المواقع التي حدثت فيها المذابح وتوجد فيها المقابر الجماعية من أجل الحفاظ على الأدلة؛

(ز) السماح بالاتصالات المنفردة والسرية بالشهود؛

(ح) 'ضمان ألا يتعرض الشهود والأشخاص الآخرون الذين يتصل بهم الفريق، سواء كانوا كونغوليين أو أجانب، للتهديد أو المضايقة أو العقاب أو المقاضاة نتيجة لذلك'؛

(ط) 'تيسير عمليات دخول ومغادرة موظفي الفريق ومعداته، ولا سيما عند مواقع الحدود ...'.

ثانيا - العقبات التي واجهها فريق التحقيق

ألف - آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

٢١ - تعرضت العلاقات بين الفريق وجمهورية الكونغو الديمقراطية لصعوبات واسعة النطاق تسبب بها كل من الحكومة والهيئات غير الحكومية. وقد برزت العقبات على نحو غير متوقع طوال الزيارات التي قام بها الفريق إلى البلد. وقد سعت الحكومة من خلال رسائل يشوبها الغموض، إن لم يكن التناقض، عبر الصحافة وعن طريق حجج مصطنعة، إلى النكوص عن التأكيدات التي سبق أن أعطتها لتمكين البعثة من القيام بمهمتها. وقد أثارت بوجه خاص اعتراضات على تكوين الفريق ونطاق ولايته ونزاهة رئيسه وحياده وانتهاك السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما قامت الحكومة باعتقال الشهود المحتملين وتخويفهم. وجرت يوم السبت، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ مظاهرة قامت بتنظيمها لجنة القوى الحية تعترض على وجود فريق التحقيق. وفيما يلي أدناه عرض لمختلف ملامح استراتيجية التعويق التي انتهجتها الحكومة بالترتيب الزمني.

٢٢ - قام وزير التعمير الوطني والتخطيط في حالات الطوارئ، في رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ بإبلاغ الأمين العام بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست على استعداد للسماح بدخول موظفي الأمم المتحدة الأربعة المسؤولين عن أمن الفريق، نظرا لأن الحكومة تعهدت بالتكفل بذلك بنفسها. وأدعى أيضا بأن قائمة أعضاء الفريق لم تقدم في الوقت المحدد، أي قبل وصول الفريق إلى كينشاسا بعشرة أيام، لكي تتمكن الدوائر الحكومية المختصة ببطاقات التعريف من اتخاذ الترتيبات اللازمة لدخول الفريق إلى الأراضي الكونغولية.

٢٣ - وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، وبعد وصول الفريق إلى كينشاسا، وجهت الحكومة الكونغولية إلى الأمين العام رسالة تـُعرب فيها عن أملها بأن تقوم لجنة الأمم المتحدة بتحقيقاتها بوصفها لجنة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في الوقت نفسه. واعترضت مرة أخرى على وجود موظفي الأمن في الفريق وطلبت استبدالهم قبل تشكيل اللجنة. وبعد أن احتجت الحكومة بأن توغو، التي ينتمي إليها السيد أتسو كوفي أميغا، سبق أن كانت لها صلات مع نظام موبوتو، طلبت كذلك استبدال السيد أميغا بآخر من دولة "محايدة". وجاءت هذه الاعتراضات في نفس اليوم الذي تقدم فيه الفريق بطلب خطي لعقد اجتماع مع السلطات الكونغولية لمناقشة أشكال للتعاون فيما بينهما. ورد وزير التعمير الوطني والتخطيط في حالات الطوارئ هاتفيا بعقد اجتماع في الفندق الدولي بعد ظهر يوم ٢٨ آب/أغسطس. إلا أنه نظرا لاعتراضات الحكومة، وبعد أن علم الفريق بأنه تم الإعلان عن عقد مؤتمر صحفي في نفس اليوم والمكان والموعد، فقد اعتذر عن تلبية الدعوة.

٢٤ - وفي ذلك المؤتمر الصحفي، كرر إيتيان - ريتشارد مبايا وزير التعمير الوطني والتخطيط في حالات الطوارئ الذي كان يحيط به زملاؤه، سيليستين لوانغي وزير العدل، وجان - باتيست سونجي وزير الصحة،

ومونيزي كونغولو وزير الداخلية، وبيزيما كاراها وزير الخارجية، وتوماس كانزا وزير التعاون الدولي ورافائيل غينادا وزير الإعلام والصحافة والشؤون الثقافية، تأكيد اعتراضات الحكومة بكل قوة. وقد ذكر ما يلي:

- قدم الأمين العام في رسالته المؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ للكونغو قائمة بأعضاء الفريق تضم ٢٧ شخصا كان من بينهم أربعة من المسؤولين عن الأمن. ويُعتبر هذا العمل انتهاكا صارخا لأحكام البروتوكول المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ المبرم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة المتقدم؛

- لم يتم التقيد بالاتفاق القاضي بتسليم قائمة أعضاء فريق التحقيق قبل وصوله إلى كينشاسا بعشرة أيام؛

- طلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضطلع لجنة الأمم المتحدة بتحقيقاتها بوصفه لجنة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في الوقت نفسه، وذلك وفقا للاتفاق الشفوي بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الدولة الكونغولي أثناء مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

- وقد أدت الحالة الراهنة في كيفو وماسيسي وكاليهي بوجه خاص إلى عدم وفاء حكومة الكونغو الديمقراطية بالتزاماتها المتعلقة بالأمن في المنطقة وفاء تاما.

٢٥ - ومع ذلك، ففي ١ و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧، وجه الأمين العام رسالة إلى الرئيس كابيلا يخطره فيها بتكوين الفريق، ولم يحط علما بأي اعتراض على تعيين السيد أتسو - كوفي أميغا رئيسا للفريق. كما أوضح أن من المعتاد تعيين موظفين في بعثات الأمم المتحدة لتأمين الاتصال مع موظفي الأمن المحليين والقيام بمهام الاتصالات والسوقيات

٢٦ - وفي رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، وجهها الأمين العام إلى الرئيس كابيلا، اعترض الأمين العام بشدة على الشروط التي فرضتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤكدا بأنه "لا يمكن تفسيرها إلا كتحفظ من جانب [الحكومة] على قبول التحقيق (...)". وأضاف بأنه قد قدمت وعود وأعطيت تأكيدات، والآن تجري محاولة للعودة عن هذه الوعود والتأكيدات، لذلك فقد أشار الأمين العام إلى أنه إذا لم تسمح السلطات الكونغولية للبعثة ببدء عملها في موعد لا يتجاوز منتصف يوم الثلاثاء، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (بالتوقيت المحلي)، فإن البعثة ستنسحب ويتم إخطار مجلس الأمن بذلك.

٢٧ - ويوم الاثنين، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ذكر السيد بيزيما كاراها وزير الخارجية في محادثة هاتفية مع الأمين العام، أن الحكومة تسحب تحفظاتها. وقد طلب الأمين العام إعطاءه ذلك التأكيد خطيا. وفي تمام الساعة ٢٢/٣٠ من يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تلقى الفريق رسالة موقعة من الوزير إيتيان ريتشارد مبايا

يدعوه فيها إلى اجتماع يُعقد الساعة ٩/٣٠ من صباح اليوم التالي، ٤ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الاجتماع، قامت الصحافة بتغطية الدقائق الخمس عشرة الأولى، واعترض السيد مبايا على تفسير المحادثة التي جرت بين الأمين العام والسيد كاراها، وأضاف أن البعثة لن تتلقى الرسالة التي وعد بها وزير الخارجية نظرا لأن الشروط التي وردت في الرسالة السابقة التي وجهها هو والسيد كونغولو إلى السيد أميغا لا تزال تعكس موقف الحكومة الرسمي.

٢٨ - كما انتقد السيد كونغولو والسيد مبايا الفريق بشدة لقيامه بانتهاك السيادة الوطنية الكونغولية بعدم احترامه للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومتهما بين الإعلان الرسمي ووصوله إلى البلد، وذلك بدخوله، "بصورة غير مشروعة" وجلب موظفي أمن في بلد في حالة حرب. وانتقد السيد مبايا الفريق لأن له ولاية سياسية في حين ينبغي أن يكون التحقيق ذا طابع فني.

٢٩ - وتم تبادل مذكرات دبلوماسية بين الأمين العام وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة الممتدة بين ٤ و ١٠ أيلول/سبتمبر لمحاولة الخروج من المأزق.

٣٠ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر جدد الأمين العام طلبه للحصول على إيضاحات لموقف الحكومة حتى يتسنى للبعثة أن تبدأ عملها في موعد لا يتجاوز منتصف يوم السبت، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وإلا سيكون مضطرا لإلغائها اذا لم يتحقق ذلك.

٣١ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، رد الرئيس كابيلا على الأمين العام، مكررا أن حكومته قبلت مبدأ قيام الأمم المتحدة بالتحقيق في شرقي البلد. بيد أنه لاحظ مع الأسف، أن اللجنة قد انتهكت السيادة الكونغولية وتدخلت في الشؤون السياسية المحلية للبلد وذلك عن طريق "الاشتراك علنا في محادثات مع ما يسمى بالمعارضين السياسيين". وأكد أن رسالتي الأمين العام (المؤرختين ٢٩ آب/أغسطس و ٤ أيلول/سبتمبر) تتضمنان إنذارا، الأمر الذي يُعد غير مقبول لأي حكومة مستقلة ذات سيادة.

٣٢ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، سعى السيد أميغا لعقد اجتماع مع وزير التعمير الوطني لإبلاغه رغبة الفريق بالقيام بالزيارة الأولى إلى الميدان (المقررة ليوم ١١ أيلول/سبتمبر) ومناقشة التعاون مع الحكومة.

٣٣ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، دعا وزير التعمير الوطني والتخطيط في حالات الطوارئ الفريق إلى اجتماع يوم ١١ أيلول/سبتمبر مع لجنة الاتصال المشتركة بين الوزارات لمناقشة أشكال التعاون مع الحكومة. وعقد الفريق ثلاث اجتماعات في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، تبين له أثناءها أنه إلى جانب الاعتراضات الأولية فإن هناك حاليا اختلافات جديدة في الآراء. وتتعلق هذه الاختلافات بالمحتوى المادي للتحقيق، ومدته ودور لجنة الاتصال، والموارد التي ستتاح إلى تلك اللجنة. ويمكن تلخيص مواقف الطرفين على النحو التالي:

١ - المحتوى المادي: يتمثل موقف الفريق في أنه ينبغي أن يغطي التحقيق كامل البلد؛ وتريد الحكومة اقتصاره على شرقي البلد فقط؛

٢ - الفترة التي سيغطيها التحقيق: على الرغم من أن الفريق يؤكد أن ولايته تشمل الفترة الممتدة من ١ آذار/ مارس ١٩٩٣ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، عندما قدم تقريره، فإن الحكومة، في مقابلة غطتها الصحافة، في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، أشارت إلى أن الفترة المغطاة تمتد من ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٣ إلى ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧؛

٣ - المدة: على الرغم من أن الولاية تطلب إلى الفريق أن يقدم تقريرا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، فإن الفريق يرى أن هذا الموعد هو مجرد إشارة وأنه سيعتمد على كيفية تقدم التحقيق. وذكرت الحكومة أن هذا الموعد ملزم؛

٤ - دور لجنة الاتصال: يرى الفريق أن كلمة "تيسير" المستخدمة في الولاية تستبعد أي اشتراك في أي مرحلة من مراحل التحقيق. وقد فهمت الحكومة هذه الكلمة بالمعنى العكسي؛

٥ - ميزانية لجنة الاتصال: لم يتوقع الفريق تقديم ميزانية، نظرا لأن من المفترض بموجب ولايته أن يزود لجنة الاتصال المشتركة بين الوزارات بالمرافق السوقية والمعدات التي تحتاج إليها.

٣٤ - وبعد أن علم الأمين العام بالخلافات المستمرة مع الحكومة الكونغولية، بعث برسالة إلى الرئيس كابيلا في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ يسعى فيها للتوصل إلى أساس مشترك. كما شجع الفريق على طلب الإذن لإعادة الانتشار في منطقة مبنداكا اعتبارا من ١٧ أيلول/سبتمبر حتى يتسنى له البدء في تحقيقاته في الميدان. إلا أن وزير التعمير الوطني والتخطيط في حالات الطوارئ رفض هذا الطلب في اجتماع عقد يوم ١٥ أيلول/سبتمبر واتهم الفريق بمواصلة انتهاك السيادة الوطنية الكونغولية وإعاقة التحقيق بهذا الموقف. وأكد في بيان صحفي من جديد أن مواقف الحكومة لم تتغير.

٣٥ - وبعد أن وجد الأمين العام نفسه عاجزا عن التغلب على العقبات التي أثارتها الحكومة الكونغولية، فقد قرر يوم الأربعاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ دعوة الفريق للعودة إلى نيويورك للتشاور بانتظار الحصول على توضيح لسياسة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين ظل موظفو الدعم في كينشاسا. وغادر الفريق عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية مساء الجمعة، ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٦ - وفي ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ قام موينزي كونغولو، وزير الداخلية، بإبلاغ الصحافة بأن "إصرار" فريق التحقيق على الذهاب إلى مبنداكا قد دفع إليه رغبة الفريق للالتقاء بحوالي ٠٠٠ ١ من جنود الجيش الرواندي السابقين المختبئين في الغابة حيث يحتفظون بعدد كبير جدا من اللاجئين كرهائن في منطقة إكواتور. وأضاف الوزير يقول إن "هناك سببا يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه اللجنة تفضل الذهاب

وإبرام صفقات مع أعدائنا الذين يحملون السلاح ويختبئون في الغابة على احترام التعهدات التي قدمت في بروتوكول الاتفاق المشترك مع الحكومة".

٣٧ - وقد قصد عدد من البيانات التي أدلت بها السلطات الكونغولية للصحافة إلى تأكيد وجود صلة بين وجود الفريق في كينشاسا والنزاع القائم في جمهورية الكونغو. وفي إحدى المناسبات، ادعت السلطات بأن المجتمع الدولي والأمم المتحدة يتحرشون بجمهورية الكونغو الديمقراطية بدلا من الاهتمام بالحالة في جمهورية الكونغو.

٣٨ - وفي يوم السبت، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، قامت لجنة تدعو نفسها "القوى الحية لبعث القومية الكونغولية" بتنظيم مظاهرة ضد وجود بعثة التحقيق. ويُستنتج أن هذا التجمع الذي كان يبدو عفويا لحوالي ٠٠٠ ٥ شخص قد تم تنظيمه قبل وصول البعثة، نظرا لكفاءة تنظيمه واللافتات المطبوعة بعناية والتي كتبت عليها، عندما كانت المسيرة تمر أمام الفندق الدولي في حي غومبي، حيث كان يقيم الفريق، الشعارات التالية: "لا للأمم المتحدة"، "لا لكوفي أميغا، الموبوتي المرتشي"، "لا لكوفي عنان الذي يكره الأجانب"، لا للجنة التحقيق التي تحركها الدول الأجنبية".

٣٩ - وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام، التي سلمت نسخة منها إلى سفير الولايات المتحدة لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبنت اللجنة، التي تدعي أنها تتكلم باسم الشعب الكونغولي، حجج الحكومة فيما يتعلق بالانتهاك المفترض لبروتوكول الاتفاق وانحياز قائد الفريق قائلة: "يود الشعب الكونغولي أن يبدي تحفظاته على موثوقية وموضوعية أي نتائج يمكن أن تتوصل إليها اللجنة".

٤٠ - وبعد أن استقبل الرئيس كابيلا المظاهرة في "قصر الشعب" تظاهر بأنه مندهش للحركة التي وصفها في كلمته بأنها عفوية، ومضى يشجب بعبارات ملفوفة تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للكونغو. ولم يذكر الفريق، بالاسم عمليا، إلا أن تعليقات الرئيس كانت موجهة بصورة غير مباشرة كذلك إلى الفريق الذي كان يُعتبر بمثابة القناة التي تربط بين ادعاءات المعارضة المحلية وبين التدخل الخارجي.

باء - تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧: العودة الى مبنداكا وانتشار الفريق

١ - أسباب الانتشار

٤١ - عاد الفريق الى كينشاسا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وبدأ يخطط للانتشار في المقاطعة الاستوائية. وأشارت معلومات أفادت بها عدة مصادر أن عدة مئات من الروانديين الذين كانوا قد لاذوا بالفرار من شرقي زائير بعد الهجمات التي شُنَّت على المخيمات الموجودة هناك، قتلوا في مدينة مبنداكا وقرية ويندجي المجاورة في أيار/ مايو ١٩٩٧. ورغم قلة عدد الضحايا في هذه المنطقة قياسا الى العدد الإجمالي للأشخاص الذين يدعى بأنهم قتلوا في المخيمات خلال الهجمات وبعدها، كانت هناك عدة أسباب

وراء اتخاذ قرار ببدء التحقيق الميداني في هذه المنطقة. فالمزاعم المتعلقة بظروف القتل كانت واضحة جدا وخاصة فيما يتعلق بهوية القوات المسؤولة عنه فضلا عن أن الضحايا كانوا عزلا من السلاح. وقد توافرت معلومات واضحة بشأن موقع المقابر الجماعية، وبخلاف المقاطعات الشرقية، لم ترد تقارير عن وقوع عمليات قتال في المنطقة.

٤٢ - وقد أسفر طول الفترة التي استغرقتها المفاوضات المتعلقة بأساليب الانتشار، وتأخير الحصول على وثائق السفر الضرورية عن تأجيل الانتشار الأول خارج كينشاسا لمدة ثلاثة أسابيع. وتفيد التقارير التي وردت في هذا الخصوص بأن السلطات العسكرية والمدنية بذلت خلال النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر والأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر جهودا لإزالة آثار المقابر الجماعية. وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر، تمكـّن المحققون أخيرا من السفر الى مبنداكا.

٢ - <u>العوائق التي أدت الى سحب المحققين من مبنداكا</u>

٤٣ - لدى وصول المحققين الى مبنداكا خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، استقبل بتظاهرات ضد فريق التحقيق والأمم المتحدة بشكل عام. وادعت السلطات بأن هذه التظاهرات "عفوية"، إلا أنه تتوافر أدلة كثيرة على أنها كانت في واقع الأمر منظمة بواسطة السلطات الحكومية. وكانت اللافتات التي حملها المتظاهرون مطبوعة في كينشاسا، ثم نقلها الى مبنداكا ضباط الاتصال الحكوميون أنفسهم المسؤولون عن تسهيل عمل فريق التحقيق. ولدى وصول اللافتات الى مبنداكا، سُلمت الى المسؤولين الحكوميين المحليين، الذين وزعوها بدورهم على السكان المحليين وحرضوهم على الاحتجاج ضد الفريق.

٤٤ - ونظمت تظاهرة ثانية ضد فريق التحقيق في مبنداكا، وتظاهرتان في قرية ويندجي. وركزت التظاهرة الأخيرة على طلب تقديم مدفوعات نقدية وعينية قبل استجواب أفراد السكان المحليين. وقد انتشرت التظاهرة الأخيرة خارج قاعدة الفريق المؤقتة في مبنداكا. وبثـّت الإذاعة التي تسيطر عليها الحكومة المحلية معلومات تفيد بأنه إذا توجـّه السكان الى قاعدة الفريق، فإن الأمم المتحدة ستدفع لهم تعويضات عن الأضرار (مثل الأملاك المسروقة وما الى ذلك) التي أصابتهم أثناء مرور اللاجئين في عام ١٩٩٦. وعندما علمت بعض الحشود بأن هذه المعلومات عارية من الصحة تماما أصبح أفرادها عدوانيين، ومع ذلك لم يبذل ضباط الشرطة الموجودون إلا جهدا ضئيلا أو امتنعوا عن بذل أي جهد لتفريق الحشود. وقرر رئيس أمن الفريق إجلاء المحققين مخافة تفاقم الأمر الذي قد يعرض سلامتهم البدنية للخطر.

٤٥ - وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، وجهت رسالة الى رئيس لجنة الاتصال بين الوزارات، تشرح بالتفصيل مختلف العوائق التي يتعرض لها الفريق، ولفتت الانتباه الى أن هذه الأحوال لا تتماشى مع الضمانات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، وطلبت أن تؤكد الحكومة من جديد استعدادها لاتخاذ إجراءات محددة لازمة لقيام الفريق بإنجاز مهمته. وورد في رد الوزير أن شكاوى الفريق لا أساس لها من الصحة. وبالإضافة الى إنكار دقة رواية الفريق للأحداث ورفضه تقديم تأكيدات تتعلق بعدم

التدخل في عمله، اتهمت الرسالة الفريق بتأييد انتهاكات حقوق الإنسان. وأعلنت لجنة الاتصال أن التدخل لمنع التظاهرة ضد الفريق عمل "مناهض للديمقراطية". وإنه "إبادة ثقافية" لإرغام السكان المحليين على السماح للفريق بإنجاز عمله دون التقيُّد بالتقاليد المحلية المفترضة، وفي عبارة بالغة الدلالة، أعلن الوزير أن "الحكومة أعطت التزامات تتعلق بمبادئ التحقيق ولا تتعلق بأساليب الجدوى أو إمكانية التطبيق".

جيم - كانون الثاني/يناير - آذار/ مارس ١٩٩٨: العودة الى مبنداكا

١ - صعوبة الحصول على إفادات الشهود

٤٦ - في كانون الثاني/يناير، نُقل الوزير الذي رأس لجنة الاتصال المشتركة بين الوزارات الى وزارة أخرى، مما أوجد حالة من التخبط بشأن الشخص المسؤول عن الاتصال مع الفريق. وسبب ذلك تأخيرا لقرابة الشهر في الحصول على إذن بالعودة الى مبنداكا. وعندما أصبح بوسع الفريق العودة أخيرا، في ٨ شباط/فبراير، سرعان ما اتضح وجود نمط لتخويف الشهود الفعليين والمحتملين. وقام المسؤولون المحليون بزيارة المناطق التي خطط المحققون لزيارتها قبل وصولهم، وحذروا السكان من التحدث معهم. وكان رجال شرطة بثيابهم المدنية يتبعون المحققين باستمرار، وتم استجواب جميع الأفراد الذين تحدثوا الى المحققين من قبل ضباط الاستخبارات أو ضباط إنفاذ القانون مما أوجد حالة دفعت السكان الى التردد الشديد في الاتصال مع المحققين بأي شكل. ويمكن تلخيص الحالات الثلاث المهمة للتخويف والتدخل التي صاحبت هذا الانتشار على النحو التالي:

٤٧ - في ١٦ شباط/فبراير، حدد أحد المحققين موعدا مع قس للقائه في اليوم التالي. وفي صبيحة اليوم التالي، ألقي القبض على القس واستدعته الوكالة الوطنية للمعلومات وحققت معه طوال اليوم، ومنعته بذلك من الالتقاء بالمحقق. واستمر التحقيق بضعة أيام إلا أن السلطات أنكرت أنها تتعلق باتصال الفريق بالقس.

٤٨ - وفي ٢١ شباط/فبراير، قامت محققة بزيارة أحد الصحفيين المحليين في بيته. وبعد برهة قصيرة، دخل رجل بثياب مدنية المنزل، واتهم المحققة بارتكاب "عمل مشبوه" وطلب إليها أن تعرفه بنفسها، في حين رفض هو التعريف بنفسه. ووصل ضباط آخرون وطلبوا من المحققة مرافقتهم. ورفضت المحققة ذلك وعادت الى قاعدة الفريق، دون أن تتمكن من إجراء المقابلة. واقتيد الصحفي الى المعتقل للتحقيق معه في اليوم التالي، وبعد إطلاق سراحه اختفى. ورفضت زوجته إبلاغ محققي الأمم المتحدة بمكان تواجده، واتهمتهم بأنهم السبب وراء القبض عليه. ويقال إن الصحفي تعرض للتهديد بالقتل قبل عودته الى بيته بعدة عدة أسابيع. وكان التفسير الرسمي للتحقيق معه هو أنه نشر مقالة يقذف فيها بحق المحافظ.

٤٩ - أرسلت مذكرة شفوية الى الحكومة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ ذكر فيها أن الفريق "ينتابه قلق شديد بشأن هذه الأحداث"، التي تتنافى مع الضمانات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. وطلبت المذكرة بوجه عام وضع حد للمتابعة المستمرة لتحركات المحققين مما خلق جوا من التشكك والخوف بين عامة الناس، وقيَّد قدرة الفريق على العمل في الإطار المطلوب من السرية

والاستقلالية. وتم استلام رد على الرسالة في ١٦ آذار/ مارس. وبدلا من تقديم التأكيدات المطلوبة، أعلن الوزير أن التحقيق مع الشاهدين المحتملين ليس له علاقة بتحقيقات (الفريق) واتهم المحققين بأنهم "يريدون التدخل في الشؤون الداخلية لدولتنا بدلا من التعامل بشكل صحيح مع المهام التي أوكلت إليهم ...".

٥٠ - أما الحادث الثالث فيتعلق بالصليب الأحمر الكونغولي. ففي ٢٧ شباط/فبراير، قطع رئيس الشرطة اجتماعا بين أحد المحققين وبعض أفراد الصليب الأحمر المحلي، وأعلم المحقق بأنه لا يحق التواجد في المكان. وبإيماءات تنم عن التهديد، أمره بمغادرة المكان. وفي ٣ آذار/ مارس أرسلت مذكرة شفوية احتجاجا على هذا التدخل في عمل الفريق لم يرد عليها حتى الآن.

٥١ - وقد كانت هذه الإجراءات فعـّالة تماما في تهديد السكان. ونظرا لقلة الشهادات وتزايد قلق الفريق بشأن سلامة الأشخاص الذي قام بالاتصال بهم، تقرر إنهاء البحث عن شهادات في مقاطعة (لاكواتور) والتركيز على نبش مواقع المقابر الجماعية المشتبه بها.

٢ - الصعوبات التي أثـّرت على عمل الطب الشرعي

٥٢ - وصل فريق للطب الشرعي الى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، وتم استخراج تصريح بالسفر الى مبنداكا بعد ستة أيام. وبعد الوصول الى مبنداكا ضاع يوم آخر في انتظار الاجتماع بالمحافظ، الذي أصر على الاجتماع الى القادمين الجدد قبل بدء العمل.

٥٣ - وفي ١٨ آذار/ مارس، قام فريق الطب الشرعي بزيارة الى موقع في قرية ويندجي يقع على مسافة ٢٠ كم تقريبا من مبنداكا. وينطبق الموقع بشكل كبير مع الأوصاف التي ذكرها شاهدان. وقد أجري فحص استطلاعي لإحدى المقابر الجماعية المشتبه بوجودها ضمن الموقع، أعطى دليلا على وجود جثة أو أكثر في المقبرة منذ عدة أشهر، قبل أن تجري إزالتها. وبعد التأكد من أن الموقع يحتوي على مقبرة جماعية واحدة على الأقل، انسحب فريق الطب الشرعي، وخطط للعودة في اليوم التالي لرسم خريطة للمنطقة استعدادا للبدء في عملية استخراج الجثث. واجتمع ضابط الأمن الميداني للفريق بزعيم القرية وبحث معه استئجار عمال لمساعدة الفريق في عمله.

٥٤ - وفي اليوم التالي، منع حشد من عدة مئات من الأشخاص المسلحين بالرماح والمناجل وأسلحة مماثلة الفريق من العودة الى القرية، وزعموا أن الفريق انتهك حرمة مقبرة وأنه سرق جثتي زعيم وطفل. وحضر المحافظ الى القرية، بناء على طلب الفريق، عارضا وساطته. وبدأت المفاوضات في اليوم نفسه، واستمرت حتى حلول الظلام. وطلب القرويون اعتذارا خطيا للانتهاك المزعوم لحرمة قبري الزعيم والطفل وإعادة رفاتهما. وكان من المستحيل الاستجابة لهذا الطلب، نظرا لأن القبول بذلك ينافي الوقائع. وأعلم المحافظ الفريق بأنه لا يمكنه العودة الى الموقع حتى تسفر النتائج مع القرويين عن نتيجة ناجحة، إلا أنه أكد للفريق أن بوسعه العمل في مكان آخر من المقاطعة.

٥٥ - لكن الشرطة منعت خبراء الطب الشرعي في اليوم التالي من زيارة موقع مقبرة جماعية أخرى مشتبه بها بالقرب من مبنداكا. وفي وقت متأخر من عصر ذلك اليوم، ألح المحافظ على مواصلة المفاوضات مع القرويين وقال إنه ما لم يتم التوصل الى حل وسط يقبله القرويون، فلن يكون بوسعه أن يضمن سلامة المحققين في أي مكان من المقاطعة. وأدلي بهذا التصريح في حضور رجال الشرطة، والجيش وعملاء الاستخبارات المحليين، ونفس الأشخاص الذين كانوا قد قادوا التظاهرة المسلحة في اليوم السابق. ونظرا للتهديدات المبطنة بسلامة المحققين، واستحالة استمرار أعمال الطب الشرعي في مثل هذه الظروف، قرر الفريق الانسحاب من مبنداكا وتركيز جهوده على المقاطعات الشرقية.

٥٦ - وعندما اتخذ قرار وقف جهود التحقيق في المقاطعة الاستوائية، كان قد بقي عشرة أسابيع على نهاية المهمة. وطلب الفريق عقد اجتماع مع الوزراء المسؤولين، بعد أن ساوره قلق شديد من تعذر القيام بتحقيق شامل مقبول في المدة المتبقية ما لم يتم وضع حد للتأخيرات الإدارية، والتظاهرات المعادية والحوادث المماثلة. وبعد أسبوع بعث رسالة تذكيرية. وعندما وقع الحادث الخطير اللاحق لم يكن الرد على هذه الرسالة قد جاء بعد. ورغم أن الحكومة لم ترد على المذكرة الشفوية، كرر كبار المسؤولين الحكوميين على شاشة التلفزيون الوطني الادعاءات العارية من الصحة المتعلقة بالانتهاك المزعوم لمقبرتي الزعيم والطفل.

دال - آذار/ مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٨: الانتشار في غوما

١ - <u>الأسباب الداعية للانتشار، بدء العمل والصعوبات الأولية</u>

٥٧ - قرر الفريق الانتشار في غوما، عاصمة مقاطعة شمال كيفو، لأن المقاطعة كانت مسرحا لعدد من المذابح العديدة المبلغ عنها التي يدعى أنها وقعت في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، ولأن الظروف الأمنية ولئن كانت محفوفة بالمخاطر فإنها كانت أقل سوءا من الظروف السائدة في جنوب كيفو. وعندما وصل الفريق إلى المنطقة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨، لاحت دلائل تفيد بأن نمط التأخيرات والتخويف الذي اتسمت به عمليتا النشر في مبانداكا، ربما يتكرر. وكان من الضروري الانتظار قرابة أسبوع للاجتماع بمحافظ المنطقة، كما حدث تعقب مكثف للموظفين واستجواب روتيني للأشخاص الذين كانت لهم اتصالات معهم. واختبأ واحد من الشهود على الأقل نتيجة لهذا الاستجواب. وفي ٢٤ آذار/ مارس، تم قطع مقابلة مع ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غوما، وهو موظف وطني، وأمر بالحضور فورا إلى مكاتب المقاطعة التابعة لوكالة الاستخبارات الوطنية حيث تم استجوابه في نهاية المساء. وفي اليوم التالي تم في نهاية الأمر عقد الاجتماع الذي أرجئ وقتا طويلا مع المحافظ الذي قُدم له احتجاج شديد على هذه الممارسات.

٥٨ - وكان لهذا الاحتجاج بعض التأثير فيما يبدو، غير أنه بات واضحا أن العديد من الشهود كان يتتبعهم بعض رجال وكالة الاستخبارات الوطنية، ويستجوبونهم بصورة روتينية وذلك بعد أن شرعوا يترددون على مكتب الفريق لإجراء المقابلات بوقت وجيز. وواصل العشرات من الأشخاص، على الرغم من

إدراكهم لهذا الخطر، زياراتهم للمكتب للتحدث إلى أعضاء الفريق عما عرفوه وشاهدوه خلال فترة ولاية الفريق.

٢ - طرد واحتجاز أحد المحققين وحجز وثائقه

٥٩ - في يوم الأحد، ٢٩ آذار/مارس، عبـَر أحد المحققين، الذي كان موظفا سابقا في العملية الميدانية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في رواندا، الحدود إلى غيسيني، في رواندا، في زيارة خاصة. وكان هذا المحقق حاملا تأشيرة دخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على جواز مرور الأمم المتحدة، وتأشيرة دخول إلى رواندا على جواز سفره الوطني، وقدم الجوازين إلى موظفي الهجرة الكونغوليين الذين طبعوا على جواز الأمم المتحدة خاتم الخروج. ومع ذلك، فبعد دخول المحقق إلى رواندا بوقت وجيز، اتصلت به السلطات الكونغولية وطلبت إليه العودة إلى المكتب التابع لها "للرد على بعض الأسئلة". وما أن رجع حتى احتجزته السلطات الكونغولية انفراديا قرابة ثلاث ساعات. وحجزت السلطات جواز مرور الأمم المتحدة وجواز سفره الوطني، وكذلك وثيقة السفر التي تزود بها السلطات الكونغولية موظفي الفريق.

٦٠ - واجتمع أحد نواب رئيس الفريق مع نائب وزير الداخلية المكلف بالنظام والأمن العامين لطلب إعادة وثائق المحقق، ولكنه أبلِغ بأن المسألة أحيلت إلى مكتب الرئيس في كينشاسا. حيث، اتصل رئيس البعثة بمختلف السلطات، بما في ذلك رئيس مجلس الوزراء، غير أنه لم يتمكن من الحصول على المطلوب. وخلال هذا الوقت، ظل المحقق يعمل في غوما. والتفسير الوحيد الذي قدمته السلطات لحجزها للوثائق هو أن حمل المحقق لوثيقتي سفر كان أمرا "مريبا".

٦١ - وفي يوم الثلاثاء ٧ نيسان/أبريل، وفي الساعة ١١/٣٠، أبلغ موظفو الهجرة المحقق أنه يجب عليه أن يغادر إلى كينشاسا في رحلة الساعة ١٤/٠٠. وتم تكثيف مختلف الاتصالات بكبار المسؤولين الكونغوليين في كينشاسا في الساعات السابقة لطرد المحقق شمال كيفو، ولكن دون جدوى. ورد إلى المحقق جواز سفره الوطني وجواز مرور الأمم المتحدة في غوما، ولكنه حجز من جديد عند وصوله إلى كينشاسا، حيث اعتقلته وكالة المخابرات الوطنية في المطار.

٦٢ - وقضى المحقق الليلة في المطار، مصحوبا بموظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة الذين أجبروا على التدخل جسديا من أجل منع حجز أمتعته. وبلغ الأمر بالموظفين الحكوميين أن سحبوا في وقت ما أسلحتهم. وتبيـَّن من تبادل المعلومات مع المسؤولين الحكوميين أن الهدف الرئيسي من ذلك كان الحصول على الوثائق وأقراص الحاسوب التي تتضمن معلومات بالغة الأهمية، بما في ذلك بيانات الشهود. وحوالي الساعة ٥/٣٠، في يوم ٨ نيسان/أبريل، تم نقل المحقق إلى غرفة صغيرة مقفلة وأخذت الوثائق وأقراص الحاسوب من أمتعته. ثم أعيدت الوثائق، دون أقراص الحاسوب، إلى أمتعته حوالي الساعة ١٠/٠٠. وفي منتصف النهار تم نقله إلى مقر وكالة الاستخبارات الوطنية. ولم يبلغ موظفو الأمن التابعين للأمم المتحدة بالمكان الذي أقتيد إليه، كما مـُنعوا من اتباعه. وظل المحقق ممنوعا من الاتصال بالآخرين إلى أن أطلق سراحه الساعة ١٦/١٥، بعد أن استخرجت السلطات الكونغولية نسخا فوتوغرافية من وثائق الأمم المتحدة.

٦٣ - واستمر استجواب الأشخاص الذين كانوا قد اتصلوا بالفريق، بمن فيهم موظفي الأمم المتحدة، وذلك بعد طرد المحقق من غوما.

ثالثا - النتائج

ألف - نتائج التحقيق داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٤ - حصل الفريق خلال فترة الـ ٣٥ أسبوعا ما بين وصوله في آب/أغسطس ١٩٩٧ ومغادرته في نيسان/أبريل ١٩٩٨، على عدد ضئيل من الشهادات، وحصل على أقل من ٢٠ شهادة في غوما، وعلى عدد مماثل في مبانداكا. وفي مبانداكا، كان الغالبية الكبرى من الشهادات تتعلق بالاغتصاب وأعمال العنف التي ارتكبها الرواندي‌ون أثناء فرارهم في المنطقة. ولم يكن هناك سوى مجموعة ضئيلة من الأفراد الذين كانوا مستعدين لتقديم معلومات عن المذابح التي تلت ذلك. ولم يحصل الفريق سوى على أقل من ١٠ شهادات في كينشاسا.

٦٥ - وإجمالا، سجل فريق التحقيق أقل من مائتي شهادة، بما في ذلك الشهادات التي سجلها خبراء الطب الشرعي في تقريرهم لعام ١٩٩٧ بشأن شرقي زائير.

٦٦ - وتمكن فريق الطب الشرعي، على الرغم من أنه قضى فترة تزيد على شهر واحد في البلد، من إجراء تحقيق مبدئي في موقع واحد خلال عصر يوم واحد. ومع ذلك حقق هذا العمل نتائج هامة، مما يؤكد أن محاولة قد بذلت لنقل الجثث من ذلك الموقع بالذات.

باء - الشهادات التي تم الحصول عليها نتيجة إيفاد بعثات إلى البلدان المجاورة

٦٧ - نظرا للصعوبات المواجهة في محاولة إجراء التحقيق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوفدت أربع بعثات إلى البلدان المجاورة لإجراء مقابلات مع الشهود: بعثتان إلى جمهورية الكونغو، وبعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة إلى أنغولا.

٦٨ - وتمت البعثة الأولى إلى جمهورية الكونغو من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقام محققان بزيارة مخيم للاجئين، وحصلا على قرابة ٢٥ شهادة.

٦٩ - وتمت بعثة ثانية إلى جمهورية الكونغو من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بينما كان الفريق ينتظر الإذن له بتوزيع المحققين داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم الحصول على ما يزيد على ٤٠ شهادة خلال الزيارات التي تمّت إلى مخيمين للاجئين.

٧٠ - وتمت بعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من ٨ إلى ١٤ شباط/فبراير. واشترك فيها محققان وجمعا نحو ٢٥ شهادة.

٧١ - وتمت البعثة إلى أنغولا من ٩ إلى ١٦ آذار/ مارس. وخلال البعثة جمع محققان نحو ٢٠ شهادة من شهود في مخيم للاجئين.

جيم - معلومات حصل عليها الفريق من مصادر أخرى

٧٢ - بالإضافة إلى العدد الصغير من الشهادات التي تم الحصول عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي البلدان المجاورة، من الأشخاص الذين شهدوا مباشرة الأحداث التي تشملها ولاية الفريق، حصل الفريق أيضا الفريق على معلومات هامة في شكل وثائق، وصور فوتوغرافية، وتسجيلات وملاحظات عن مقابلات. وتشمل هذه المصادر المنظمات الكونغولية والمواطنين الأجانب الموجودين في البلد خلال كامل الفترة الزمنية المذكورة أو خلال جزء منها، بمن فيهم صحفيون، ودبلوماسيون ومصادر موثوقة أخرى. وأجرى الفريق تقييما دقيقا لموثوقية هذه المعلومات. وكلما كانت هذه المعلومات أصلية، أي لم يسبق نشرها، وتنطبق عليها معايير الموثوقية المقبولة، كان يتم تسجيلها ومن ثم حفظها في سرية تامة إلى أن يحين وقت يمكن فيه إجراء تحقيق كامل، ودون عوائق، ونزيه في الأحداث المشمولة بولاية فريق التحقيق. ولم تستخدم المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر العامة الأخرى والتي تعتبر موثوقة إلا لإعداد الجزء من التقرير الذي يتضمن ملخصا للادعاءات.

رابعا - <u>الاستنتاجات والتوصيات</u>

ألف - الاستنتاجات

١ - <u>عدم قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بكفالة الظروف اللازمة لاستكمال التحقيق بنجاح</u>

٧٣ - في إثر المضايقات التي تعرض لها أعضاء الفريق وتعمد وضع العراقيل لمنعه من الاضطلاع بولايته على نحو سليم، ينبغي القول بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تتوافر لديها نية قبول بعثة فريق التحقيق الموفد من الأمين العام، وأن الحكومة تظاهرت فقط بإبداء التعاون مع الفريق.

٧٤ - وصحيح أن رئيس الجمهورية أدلى ببيان، أعقبته بيانات أدلى بها عدد من الوزراء، مؤداها أن الفريق سيكون له مطلق الحرية في الاضطلاع بأعماله في جميع أنحاء البلد دون أي تدخل، لكن تلك البيانات لم تكن سوى محض تصريحات شفوية. أما الأفعال وردود الأفعال على أرض الواقع فقد كانت مختلفة تماما. وباختصار، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم ترغب في وجود بعثة التحقيق، وامتنعت عن التعاون معها تعاونا تاما وكاملا، مما يتعارض مع أحكام ولاية الأمين العام المؤرخة ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٧ ومرفقها.

٧٥ - ولقد صار واضحا للفريق أن هناك هوة عميقة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة التي تتهمها الحكومة بأنها أصل كل المشاكل التي تواجهها منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٠، مما جعل من "السيادة الوطنية والكرامة" نغمة متكررة تتذرع بها الحكومة. وليس ما تبديه الحكومة في بعض الأحيان من موقف عدائي تجاه بعض المنظمات الإنسانية الدولية سوى أعراض دالة على هذه الحالة. وهذا الموقف إنما يتفق مع رفض الحكومة التعاون مع الفريق تعاونا كاملا.

٧٦ - وعلى الرغم من عدم إمكانية تأكيد أو نفي معظم الادعاءات بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال الفترة المشمولة بالولاية، فقد تمكن الفريق من التوصل إلى الاستنتاجات المبيَّنة أدناه. وهي استنتاجات محدودة النطاق. وفيما يتعلق بالجانب الأكبر من هذه الاستنتاجات، استطاع الفريق أن يؤكد أن بعض أنماط الانتهاكات الخطيرة حدثت بالفعل، وأنها وقعت في مناطق معيَّنة وفي فترات محددة. وفي معظم الحالات، يمكن التوصل إلى استنتاجات عامة فيما يتعلق بماهية القوات المشتركة فيها بصورة مباشرة، وفي حالات قليلة، وردت معلومات عن هوية أشخاص معينين أو وحدات عسكرية معيَّنة. ولم يتسن، كقاعدة حصر تلك الانتهاكات، أي تحديد عدد الضحايا بقدر معقول من اليقين، أو حتى حصر أنماط معينة من الانتهاكات التي حدثت مثل المذابح. وكثيرا ما كانت المعلومات ترد من عدد ضئيل من المصادر المتمثلة في كثير من الحالات، وليس في جميعها، في الضحايا أنفسهم. ولا بد من التحقق من ذلك من خلال شهادة الشهود غير المنحازين والأدلة القضائية للتوصل إلى مزيد من الفهم الكامل والدقيق لما حدث خلال تلك السنوات الخمس. ويلزم تأمين تعاون القادة العسكريين والسياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وربما في غيرهما من البلدان، والاطلاع على السجلات الحكومية، للتوصل إلى استنتاجات أدق فيما يتعلق بتحديد المسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة. والاستنتاجات المبيَّنة أدناه توضح بجلاء الحاجة إلى إجراء مزيد من التحقيقات، والاتجاه الذي ينبغي أن يسلكه هذا التحقيق.

٢ - <u>الأحداث التي وقعت فيما بين آذار/ مارس ١٩٩٣ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤</u>

٧٧ - في عام ١٩٩٣، تفجر العنف بين الجماعات العرقية في منطقة شمال كيفو. بيد أنه لم يكن بوسع الفريق الخروج بأية استنتاجات فيما يتعلق بعدد الضحايا أو هوية المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف.

٧٨ - وخلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عمد بعض الروانديين الهوتو الذين لجأوا إلى شمالي كيفو وأقاموا في معسكرات في منطقة غوما إلى ارتكاب جرائم، من بينها القتل، ضد أعضاء السكان المحليين. وانعدام إنفاذ القانون، ولم تُتخذ إجراءات فعالة لتحديد مرتكبي الجرائم وتقديمهم للمحاكمة.

٧٩ - وحدثت هجمات عبر الحدود على المعسكرات الواقعة في الأراضي الزائيرية شمالي وجنوبي كيفو، في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وأسفرت تلك الهجمات عن سقوط عدد غير محدد من القتلى بين المدنيين المقيمين في المخيمات، فضلا عن أفراد من قوات الأمن الزائيرية القائمة على حراسة المخيمات. وليس معروفا عدد هذه الحوادث أو عدد الضحايا أو هوية القوات المعتدية.

٣ - الأحداث التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

٨٠ - تعرضت المخيمات التي أنشئت بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شمالي وجنوبي كيفو لهجمات متواترة شنتها قوات عسكرية خلال الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكان من بين سكان العديد من المخيمات لاجئون غير مسلحين وجنود مسلحون وميليشيات. وأسفرت الهجمات عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح بين السكان المدنيين. وفي بعض الحالات، أعـدِم أشخاص عـُزل، من بينهم نساء وأطفال، عن عمد خلال تلك الهجمات. وفي معسكر موغونغا، جرى أسر وإعدام مئات الأشخاص العزل وتصدرت قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو قيادة الهجمات على المخيمات، واعترف كبار المسؤولين في حكومة رواندا علنا بمشاركة رواندا في تلك العمليات.

٨١ - واضطرت الهجمات على تلك المخيمات مئات الآلاف من الهوتو الروانديين إلى العودة إلى رواندا، بينما فر مئات الآلاف منهم إلى داخل زائير. وتعقبت قوات التحالف وميليشيات الماي - ماي العديد من الفارين وقتلتهم عن عمد. وفي إحدى الحالات، قتلت قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو عددا من الجرحى الهوتو الروانديين في أحد المستشفيات. ولم يتسن الحصول على الوثائق الكافية لتحديد مدى مشاركة رواندا في قتل سكان المعسكرات الفارين.

٨٢ - وخلال تلك الفترة، بدأت سلسلة من المذابح ترتكب ضد المدنيين في قرى الهوتو الزائيرية شمالي كيفو، كان وراءها فيما يبدو الاشتباه في تعاطفهم مع الهوتو الروانديين الفارين أو دعمهم لهم. واستمرت تلك المذابح حتى آذار/ مارس ١٩٩٧ على أقل تقدير.

٨٣ - وحـدث قتـل متعمد لأشخاص عزل عنـد استيلاء أعضاء قوات التحالف على غوما. وكان من بين الضحايا رجال اشتبه في هروبهم من الجيش الزائيري، ومدنيون.

٨٤ - وقام الجنود الزائيريون الفارون من القتال بارتكاب أعمال السلب ضد المدنيين العزل وقتلهم في بعض الحالات.

٨٥ - كما قام جنود الجيش الرواندي السابق وأفراد ميليشيات إنتراهاموي الفارون من الهجمات الدائرة في المعسكرات بسلب المدنيين وقتلهم.

٤ - الأحداث التي وقعت فيما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وأيار/ مايو ١٩٩٧

٨٦ - خلال شباط/فبراير وآذار/ مارس ونيسان/أبريل، تعرض للهجوم عدد من المخيمات التي أقيمت داخل البلاد لاستقبال الفارين من الهجمات المرتكبة ضد المخيمات في شمالي وجنوبي كيفو. واختفى عشرات الآلاف من الهوتو الروانديين نتيجة للهجمات التي شنت على أميسي، وتينغي - تينغي، وكاسيسي، وأوبيلو.

وقتلت قوات التحالف عن عمد مجموعات من المدنيين العزل الفارين من الهجمات. وليس معروفا عدد الضحايا ومدى اشتراك رواندا في تلك الهجمات.

٨٧ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٧، ارتكبت مذبحة ضد الهوتو الروانديين في مبانداكا وقرية ويندجي المجاورة لها. وكان الضحايا غير مسلحين وهم يعدون بالمئات. وقد ارتكبت قوات التحالف تلك المذبحة، على ما يبدو، تحت القيادة الفعلية للجيش الرواندي.

٨٨ - واستمر قتل الهوتو الروانديين والزائيريين على أيدي قوات التحالف وميليشيات الماي - ماي في شمالي وجنوبي كيفو خلال تلك الفترة. وفي نيسان/أبريل، نقلت قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو عددا من الأطفال الهوتو الروانديين غير المصحوبين، ومن الكبار القائمين على رعايتهم في مستشفى في لويرو جنوب كيفو حيث كان الأطفال يتلقون العلاج من سوء التغذية. وقد جرى احتجازهم في ظروف غير إنسانية وتعرضوا للضرب.

٥ - إتلاف الأدلة

٨٩ - تشير الأدلة القانونية إلى نقل جثث من مقبرة جماعية في مبانداكا، مما يثبت شهادة الشهود الذين قالوا بوجود محاولة ترمي إلى "تطهير" تلك المنطقة جرى القيام بها مباشرة قبل انتشار أعضاء فريق التفتيش للمرة الأولى. ولم يتم بعد تقديم ما يدعم بالقدر الكافي مدى وقوع أحداث مماثلة في مناطق أخرى، على الرغم من أن العديد من التقارير الموثوق بها تشير بقوة إلى القيام بهذه المحاولات.

٦ - الاستنتاجات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي

(أ) انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش الزائيري

٩٠ - تشكل عمليات السلب والقتل التي تعرض لها المدنيون على أيدي الجنود الزائيريين عقب بدء اعتداء قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو وحتى استيلاء القوات على السلطة في أيار/ مايو ١٩٩٧ انتهاكا خطيرا للحق في الحياة وحقوق الملكية التي تحميها معاهدات حقوق الإنسان التي وقعتها زائير، فضلا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن عمليات القتل، على نحو خاص، تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، على النحو المبيَّن أدناه.

(ب) المذابح المرتكبة خلال أحداث العنف بين الجماعات العرقية

٩١ - وصل القتال بين الميليشيات العرقية الذي اندلع شمالي وجنوبي كيفو في عام ١٩٩٣ إلى درجة من الخطورة يتعيَّن عندها تطبيق المادة المشتركة ٣ من اتفاقيات جنيف، التي صدقت عليها زائير، وتنطبق على المنازعات المسلحة غير الدولية. وعليه، يمكن اعتبار المذبحة المتعمدة التي ارتكبتها تلك الجماعات ضد المدنيين العزل في تلك الفترة انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي.

(ج) <u>أعمال القتل المرتكبة ضد المدنيين خلال هجمات قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو على المخيمات</u>

٩٢ - يعد أيضا القتل المتعمد للمدنيين العزل أثناء هجمات قوات التحالف على مخيمات المشردين الروانديين انتهاكا للمادة المشتركة ٣ من اتفاقيات جنيف.

(د) <u>الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني التي ارتكبتها قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو</u>

٩٣ - تقع المسؤولية أيضا على قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو فيما يتعلق بانتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك احتجاز الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الخاضعين للعلاج في أحد المستشفيات، وقتل الجرحى من المرضى في مستشفى آخر، وضرب الممرضات في هذين المستشفيين وقتلهن، ومنع وصول منظمات الإغاثة إلى مخيمات المشردين التي تضم عددا كبيرا من المرضى والجرحى، و "عدم تجميع المرضى والمصابين ورعايتهم" انتهاكا للمادة المشتركة ٣ من اتفاقيات جنيف.

(هـ) <u>أعمال القتل التي ارتكبتها الميليشيات خلال النزاع المسلح في عام ١٩٩٦</u>

٩٤ - تشكل أيضا عمليات قتل المدنيين العزل التي ارتكبتها ميليشيات إنتراهاموي والماي - ماي خلال النزاع المسلح الذي نشب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

(و) <u>ارتكاب جرائم ضد الإنسانية</u>

٩٥ - توفر المعلومات المتاحة حججا قوية على أن المذابح التي ارتكبتها قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو وحلفاؤها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى أيار/ مايو ١٩٩٧، ورفض تقديم المساعدة الإنسانية إلى الروانديين الهوتو المشردين كانت ممارسات منتظمة انطوت على عمليات قتل وإبادة تشكل جرائم ضد الإنسانية، وفقا للتعريف الوارد في النظام الأساسي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

(ز) <u>الطابع الذي اتخذته المذابح</u>

٩٦ - من الواضح أن من أهداف الهجوم على مخيمات شمالي كيفو في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ كان حمل السكان اللاجئين إلى تلك المخيمات على العودة إلى الإقليم الرواندي. وكانت العودة إلى حد ما طوعية، حيث أن العناصر العسكرية في المخيمات منعت العديد من اللاجئين الأصليين من العودة. بيد أنه من الواضح أيضا أن الغرض من الهجمات على سكان المخيمات السابقين الذين فروا غربا إلى داخل زائير لم يكن في بعض الأحيان وفي بعض المناطق حملهم على العودة وإنما كان مجرد القضاء عليهم. وأوضح مثال على ذلك المذبحة التي جرت في ويندجي ومبانداكا، حيث تعرض عدد كبير من الروانديين الهوتو للقتل بصفة منتظمة على حدود دولة ثالثة، هي جمهورية الكونغو، حينما كان العديد منهم يحاولون الفرار. وتشير بعض الأدلة إلى أن الهدف من القضاء الجسدي على الروانديين الهوتو الذين فضلوا البقاء في زائير على العودة إلى رواندا يفسر الطريقة التي اتبعت في شن الهجمات على مخيمات

جنوبي كيسانغاني، بما في ذلك عمليات "التطهير" التي تمت عقب الهجمات. وهناك تفسيران محتملان للنية المبيتة للقضاء على الرونديين الهوتو الذين بقوا في البلد، وهما إما أنه كان هناك قرار بالقضاء عليهم بدلا من ترحيلهم إلى بلدهم، لسبب من الأسباب، وإما أنه كان هناك قرار بالقضاء عليهم لأن تدمير المخيمات فصل في الواقع بين الهوتو "الطيبين" والهوتو الأشرار، بمعنى أن الذين كان تورطهم ضعيفا في الإبادة الجماعية للتوتسي في عام ١٩٩٤ عادوا إلى بلدهم، وأن الذين فروا بدلا من العودة هم الذين شاركوا في الإبادة الجماعية أو دعموها. وفي كلتا الحالتين، يعد نصب المذابح بطريقة منتظمة لمن بقوا في زائير جريمة بشعة ضد الإنسانية، غير أن المنطق وراء تلك القرارات هام للغاية لتقرير ما إذا كانت عمليات القتل تشكل إبادة جماعية، أي اتخاذ قرار بالقضاء، جزئيا، على جماعة الهوتو العرقية. كما أن السبب الكامن وراء المذابح التي تعرض لها الهوتو الزائيريون شمالي كيفو له أيضا أهميته الأساسية. وهذه المسألة هي أهم المسائل المدرجة في الولاية الموكلة للفريق، وهي تستلزم إجراء مزيد من التحقيق.

(ح) وجوب التحقيق والمحاكمة

٩٧ - جمهورية الكونغو الديمقراطية ملزمة قانونا، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فضلا عن القانون الإنساني الدولي، بإجراء تحقيق لتحديد المسؤولية عن جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليمها في المرحلتين السابقة واللاحقة لتوليها السلطة، وبمحاكمة الذين ثبت وجود أدلة دامغة ضدهم في محاكم مستقلة ومحايدة، في ظل الاحترام الكامل لحق كل متهم في محاكمة عادلة. غير أنها حتى هذه اللحظة لم تشرع في هذا الأمر ولا أظهرت عزمها على ذلك. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن إقامة العدل إلا بإنشاء محكمة دولية تختص بالفصل في تلك الجرائم. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يشجع وجهة النظر القائلة بأن المجتمع الدولي ليس مهيئا للرد النزيه على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، كما أن من شأنه أن يقوي على المدى البعيد، الشعور العام بالغبن وغياب العدل، مما يسهم في استمرار حلقة الأعمال الانتقامية الجماعية وثقافة الإفلات من العقاب.

(ط) وجوب إعادة التأهيل

٩٨ - يقع على جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا الواجب المتمثل في العمل قدر وسعها على إعادة تأهيل ضحايا النزاع المسلح وضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، السابقة على النزاع والمصاحبة له، ولها أن تلتمس المساعدة الدولية عند الضرورة.

باء - التوصيات

١ - يتوقف التطور الاجتماعي والاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية على إقرار السلام واستتباب الأمن. ويستوجب تحقيقهما إنهاء فترة الإفلات من العقاب التي تثير وتعزز كافة أنواع العنف والانتهاكات.

٢ - وبالتالي، يجب ملاحقة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن العنف والانتهاكات التي حصلت خلال الفترة التي تشملها ولاية الفريق.

٣ - وبما أنه تعذر على فريق المحققين التحقيق في جميع الادعاءات التي تلقاها من مصادر مختلفة، لأسباب خارجة عن إرادته، ينبغي أن تجري المحافل القضائية أو التحقيقية الملائمة مزيدا من التحقيقات.

٤ - وينبغي توسيع نطاق الاختصاص الزمني والشخصي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحيث يشمل "الإبادة الجماعية، وما شابه ذلك من انتهاكات أخرى التي تم ارتكابها من أراضي الدول المجاورة.." وذلك:

(أ) على يد أي شخص، بصرف النظر عن جنسيته أو جنسيتها؛

(ب) وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ولغاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٥ - ويتعين الاحتفاظ في مكان مأمون بالأدلة التي جمعها الفريق، بما فيها أي معلومات ذات طبيعة حساسة؛ ولا سيما المعلومات التي من شأنها أن تعرض حياة وسلامة الأشخاص الذين كانوا مصدر تلك المعلومات وذلك إلى أن:

(أ) يتقرر توافر الشروط اللازمة لاستكمال التحقيقات مع الوصول التام دون قيد أو شرط للمصادر الخاصة والحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واحترام الشروط الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، أو

(ب) تدلل السلطات الوطنية المختصة بطريقة لا لبس فيها على عزمها محاكمة هؤلاء المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني، التي حصلت خلال فترة ولاية الفريق بأكملها، في محاكم مستقلة ومحايدة، وبحيث توفر الحماية التامة للشهود وغيرهم من الأشخاص والجماعات التي قدمت معلومات إلى فريق المحققين؛ أو

(ج) تكتسب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية الدولية صلاحيات تخولها التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بصرف النظر عن جنسية مرتكب هذه الانتهاكات.

٦ - وينبغي الاحتفاظ بهذه الأدلة والمعلومات الحساسة وفقا للمبادئ التوجيهية التي تتعلق بالطريقة التي تحقق بها الأمم المتحدة في الادعاءات بوقوع المجازر.

٧ - وفي حال أن تقرر توفر الشروط لاستكمال التحقيقات مع وصول تام وغير مقيد للمصادر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتنشأ هيئة محققين جديدة، يوصي فريق المحققين الحالي بأن يركز التحقيق على المسائل التالية:

(أ) مسؤولية الفرد والدولة عن ارتكاب المجازر والانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان التي تحدث في شمال وجنوب كيفو منذ بداية آذار/ مارس ١٩٩٣؛

(ب) الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها، خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤، وحتى تشرين الأول/أكتوبر أو تواطأ على ارتكابها ممثلو الحكومة السابقة لرواندا، الذين كانوا يضطلعون بأدوار قيادية في المعسكرات الواقعة في شرق زائير؛

(ج) مدى المشاركة المباشرة وغير المباشرة للجيش الرواندي في العمليات العسكرية التي نفذتها قوات التمرد في جمهورية زائير الديمقراطية بدءا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛

(د) مدى مشاركة القوات الأجنبية، بما فيها قوات البلدان المجاورة والمرتزقة، في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي؛

(هـ) الأهداف الكامنة وراء مجزرة الهوتو، وخاصة المجازر المرتكبة ضد الهوتو الزائيريين التي حصلت في شمال كيفو والمجازر ضد الهوتو الروانديين التي حصلت في المناطق الداخلية بزائير بدءا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٨ - وفي حال إعادة فتح ملفات التحقيق تحت إشراف الأمم المتحدة، يوصي الفريق بتشجيع جميع الدول المجاورة والدول الأخرى، التي تتوفر لديها معلومات تتعلق بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة ذات الصلة، وتتعلق بالجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات، على التعاون مع القائمين بالتحقيق من خلال إتاحة الوصول إلى الأدلة المدعومة بالوثائق وغيرها من الأدلة ذات الصلة.

٩ - وينبغي للأمين العام أن يبذل كل ما في وسعه لاستعادة الثقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف إعادة تحديد دور وسلوك وكالات ومكاتب الأمم المتحدة العاملة هناك. ويتعين على المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تعزز مكتبها الميداني في البلد وأن تنشئ فروعا له في الأقاليم.

١٠ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء مؤسسة قضائية يعمل فيها موظفون أكفاء ومستقلون ويتقاضون أجورا مناسبة، ويسعون إلى تطبيق القواعد الإجرائية المعترف بها دوليا. ويتعين على تلك المؤسسة رفض إحالة أي قضية إلى محاكم ذات ولاية قضائية خاصة.

١١ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لبرامج تهدف إلى إعادة تأهيل ضحايا النزاع وضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، على أن تُمنح الأولوية إلى أكثرهم استضعافا، دون أي تمييز يستند إلى أسس عرقية أو سياسية أو إلى أسس أخرى.

١٢ - كما يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لبرامج ترمي إلى التخفيف من حدة التوتر العرقي وتعزيز احترام الكرامة الأساسية والحقوق المتساوية لجميع الأشخاص، بصرف النظر عن أصولهم الوطنية أو العرقية.

١٣ - وينبغي نشر هذا التقرير والمرفق الأول.

١ - فور استيلاء تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير على السلطة في أيار/ مايو ١٩٩٧، تم تغيير اسم البلد من جمهورية زائير إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستخدم التسمية "زائير"، في شتى مواضع هذا التقرير، لدى الإشارة إلى الأحداث التي وقعت قبل تغيير الاسم بينما تستخدم التسمية "جمهورية الكونغو الديمقراطية" للإشارة إلى الأحداث التي وقعت بعده.

٢ - المادة ٥٠ من الاتفاقية الأولى؛ والمادة ٥١ من الاتفاقية الثانية؛ والمادة ١٣٠ من الاتفاقية الثالثة، والمادة ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة.

٣ - المواد ٤٩، و ٥٠، و ١٢٩، و ١٤٦ من الاتفاقيات الأربع، على التوالي.

٤ - وتم تغيير اسم الجيش الرواندي بعد تغيير الحكومة الذي حدث في تموز/يوليه ١٩٩٤، من قوات الجيش الرواندي ليصبح الجيش الوطني الرواندي، إلا أن أعضاء الجيش السابق واصلوا العمل كقوات في الجيش بعد هروبهم إلى شرق زائير.

تذييل

موجز الادعاءات والمعلومات التي تم الحصول عليها

المحتويات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الجزء الأول: موجز الادعاءات

١ - يعرض هذا الجزء من المرفق الأول نظرة عامة على الادعاءات التي تدخل في نطاق ولاية فريق التحقيق بالإضافة إلى بعض المعلومات عن الخلفية التاريخية والقانونية للأحداث التي تدخل بدورها ضمن ولايته. ولا تقصد هذه النظرة العامة سوى إتاحة فهم لعدد وطبيعة الادعاءات التي ينوي الفريق التحقيق فيها، مع رسم سياق للنتائج التي يتم التوصل إليها وهو ما يقدم في الجزء الثاني من هذا المرفق. ويستند موجز الادعاءات أساسا إلى مصادر من الأمم المتحدة وإلى تقارير منشورة بمعرفة منظمات غير حكومية. وفي كل مواضع هذا الجزء من التقرير، من المهم الأخذ في الاعتبار أن جميع البيانات الواردة في الجزء الأول تشير إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني وقعت ابتداء من آذار/ مارس ١٩٩٣ فصاعدا، ولا بد من النظر إليها على أنها ادعاءات لم يتم بعد اثباتها أو دحضها. وفيما بُذل جهد لاستبعاد الادعاءات التي جاءت من مصادر مشكوك في مصداقيتها، أو ادعاءات لا تبدو وجيهة من ظاهرها، فمن المهم مراعاة أن الجزء الثاني من هذا المرفق لا يشمل سوى الحقائق التي تم تقصيها فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة التي وقعت لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

أولا - آذار/ مارس ١٩٩٣ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ألف - شمال كيفو

١ - منشأ العنف بين الأعراق

٢ - كانت مقاطعة شمال كيفو التي تبلغ مساحتها السطحية نحو ٠٠٠ ٢٩ كم٢، ويقدر سكانها بنحو ثلاثة ملايين، محورا لعمليات التوتر فيما بين الأعراق على مدى عشرات السنين. وفي آذار/ مارس ١٩٩٣ انفجرت هذه التوترات على شكل عنف عرقي.

٣ - وقبل الوصول الجماعي للاجئين الروانديين في عام ١٩٩٤ كان النزاع في شمال كيفو يؤدي أساسا إلى وضع البانياروانda وهم أبناء رواندا سواء من الهوتو أو التوتسي في مواجهة الذين يطلقون على أنفسهم "الأوتوكوتون" (السكان الأصليون) وهم أساسا من الهوندي والنيانغا والتمبو. وأهل رواندا يتكلمون لغة تعرف باسم كينيرواندا وهي اللغة القومية في رواندا. وتستند الهجرة من رواندا إلى شمال كيفو إلى تاريخ طويل. فبين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠، عمد البلجيكيون إلى إحضار الهوتو والتوتسي الروانديين إلى ناسيسي بوصفهم عمالا. ثم جاءت موجة ثانية في عام ١٩٤٨ عندما شجع البلجيك الهجرة إلى شمال كيفو لتخفيف الضغوط عن الأراضي في المساحات الكثيفة السكان في رواندا. وهكذا تسلَّم ما بين ٠٠٠ ٨٠ و ٠٠٠ ١٥٠ من المهاجرين وكانوا أساسا من الهوتو، أراضي وأدوات وغيرها من المزايا لدى وصولهم إلى ماسيسي. وبعد ذلك فَر التوتسي الروانديون في عام ١٩٥٩ من رواندا إلى زائير نجاة من الاضطهاد الذي حدث في تلك السنة.

٤ - ومن خلال موجات متتابعة من الهجرة، أصبح البانياروانداا يشكلون نحو ٧٥ في المائة من السكان في شمال كيفو وبين صفوف هؤلاء فاق عدد الهوتو التوتسي بهامش كبير. ومن ثم فإن التذمر بشأن قضايا الأراضي والدور المهيمن للبانياروانداا هؤلاء في الحياة الاقتصادية بالمنطقة جعل الأوتوكوتون (السكان الأصليين) يشعرون بصورة متزايدة بمشاعر من العداء تجاه البانياروانداا. بل إن بعضهم كان يخشى من الاعتراف بحق هؤلاء الوافدين الروانديين في الحصول على جنسية زائير مما يلحق المزيد من الضرر بمركز السكان الأصليين في تلك المنطقة.

٥ - وصدر قانون في عام ١٩٧٢ ليمنح الجنسية الزائيرية لجميع الأفراد ذوي الأصل الرواندي الذين أثبتوا إقامتهم في زائير قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ وظلوا مقيمين بصورة متواصلة في البلاد لمدة عشر سنوات. ومع ذلك صدر في عام ١٩٨١ تشريع جديد سحب هذا الاعتراف بالجنسية وأدى إلى أن أصبح معظم البانياروانداا بلا جنسية في واقع الأمر. واعتبارا من عام ١٩٨٢ لم يعد البانياروانداا يتمتعون لا بالتصويت ولا بالترشيح في الانتخابات.

٦ - وقد تذمر البانياروانداا إزاء هذا الاستبعاد من مواقع القيادة السياسية. وبرغم تفوقهم العددي في شمال كيفو، فإن معظم الوظائف في الحكومة المحلية كان يشغلها السكان الأصليون. كما أن استبعادهم من السلطة السياسية فضلا عن الشعور العدائي الذي كانت تضمره القوى المسيطرة سياسيا، أسهم في سيادة شعور من اللاأمن بين صفوف هؤلاء البانياروانداا الذين كانوا يخشون من أن يُحرموا بصورة تعسفية من ممتلكاتهم. وجاءت هذه المشاعر من الخوف واللاأمن لتسهم بدورها في إذكاء التوترات العرقية في المنطقة.

٧ - وفي عام ١٩٩٠، أدت المقاومة المتعاظمة ضد نظام موبوتو إلى تغييرات واسعة في الأوضاع السياسية. وفي ظل الضغط المتزايد من أجل التغيير، فإن حكومة الحزب الواحد القمعية التي ظلت تحكم زائير عشرات من السنين سمحت بإنشاء أحزاب سياسية معارضة وعقد "المؤتمر السيادي الأول" في عام ١٩٩١. وقصد المؤتمر المذكور إلى إرساء الأساس لقيام نظام سياسي أكثر ديمقراطية يستند إلى مشاركة أوسع للطوائف المختلفة التي تسكن زائير. وكان محتما أن تثور مسألة الجنسية، لكن الساسة المنتمين إلى البانياروانداا جرى استبعادهم من المؤتمر على أساس "الجنسية المشكوك فيها" فأدى ذلك إلى مزيد من التوترات في كيفو شمالها وجنوبها على السواء.

٢ - <u>١٩٩٣: اندلاع العنف العرقي</u>

٨ - في آذار/مارس ١٩٩٣ بدأت ميليشيات مجموعتي نيانغا وناندي، من المشار إليها في ذلك الوقت باسم نيغيليما، في مهاجمة السكان من البانياروانداا في مناطق شتى من شمال كيفو. بل إن محافظ المنطقة شكك علنا في جنسية البانياروانداا مشيرا إلى أن قوات الأمن سوف تدعم جهود النيانغا والهوندي في "إبادتهم". وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ هاجمت ميليشيات الماي - ماي وجماعات البانياروانداا في سوق نيتوتو في واليكالي. وفي اليوم التالي انتشر العنف إلى ماسيسي. وفي إطار رد الفعل أنشأ البانياروانداا ميليشيات

خاصة بهم وشنوا هجمات مضادة على السكان الأصليين. ثم استمرت الهجمات والهجمات المضادة على مدار عدة أسابيع ونجم عنها نحو ٦ ٠٠٠ قتيل مع تشريد ما يقدر بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ فرد طبقا لتقديرات المصادر غير الحكومية. ثم تدخل الجيش، وقيل إن "الفرقة الرئاسية الخاصة" بعناصرها المنتقاة قتلت مئات من القرويين في ماسيسي بين آذار/ مارس وتموز/يوليه ١٩٩٣. ثم بدأت المفاوضات بمشاركة من جماعات كنسية وقادة مدنيين بالإضافة إلى ممثلي الطوائف العرقية. فقام المحافظ بوقفها وفي تموز/يوليه ١٩٩٣ استعيد سلام مؤقت إلى المنطقة.

٣ - <u>١٩٩٤: وصول الهوتو الرونديين وأثرهم على النزاع</u>

٩ - في تموز/يوليه ١٩٩٤، وصل ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ من الهوتو الروانديين إلى شمال كيفو عندما استولت الجبهة الوطنية الرواندية التي يتزعمها التوتسي على كيغالي وتسلمت مقاليد السلطة في أعقاب عمليات الإبادة الجماعية ضد التوتسي وقتل التوتسي المعتدلين على يد نظام هبياريمانا الذي يسيطر عليه الهوتو من نيسان/ أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٤. وفيما كان النزاع العرقي في شمال كيفو مندلعا في الأساس بين السكان الأصليين المعروفين باسم أوتوكوتون (من الهوندي والنيانغا والتمبو) من جهة وبين البانياروادا بمن فيهم الهوتو والتوتسي من جهة أخرى، فقد بدأت الانقسامات السياسية تنشأ في صفوف البانياروادا أنفسهم بعد حدوث عمليات الإبادة الجماعية وتغيير الحكومة في رواندا. وبدأ الهوتو الزائيريون يتحالفون مع الهوتو اللاجئين مما زاد من عزلة التوتسي حتى أصبحوا مكشوفين أمام هجمات يشنها تحالف الهوتو الجديد وإضافة إلى هجمات من جانب السكان الأصليين. وفي هذا الإطار جاء وصف التوتسي بأنهم أجانب ومن ثم طـُرد بعضهم إلى رواندا. وجاء وصول الآلاف من الجنود وأعضاء الميليشيات الروانديين السابقين ليفضي إلى تصاعد في نوعية الأسلحة المستخدمة في المصادمات بين الجماعات العرقية ففيما كانت البلطة هي السلاح المستخدم أساسا في السابق ومعها الأدوات الزراعية الأخرى، جاء الروانديون الهوتو ومعهم أسلحة أوتوماتيكية ما لبثت أن انتشرت بسرعة شديدة في المنطقة وخاصة بين صفوف جماعة الهوتو.

١٠ - وفيما يلي عدد من أخطر الادعاءات المتعلقة بوقوع حوادث قتل نتيجة هجمات شنتها جماعة عرقية ضد جماعة أخرى خلال هذه الفترة:

(أ) في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، شنت ميليشيات الماي - ماي من الهوندي هجوما على مركز ديبوي فقتلت ١٠ من الهوتو على الأقل. وخلال الليل ردت ميليشيا جماعة الانتراهاموي فقتلت كثيرا من الهوندي كما لقي بعض الهوتو مصرعهم. ويرجع هذا فيما يبدو إلى أن الانتراهاموي شكـّوا في أن بعضهم كانوا خونة لقضية الهوتو.

(ب) في شباط/فبراير ١٩٩٦ هاجمت ميليشيات الهوتو منطقة ساكي التي تتشكل أغلبيتها من الهوندي فاضطر معظم سكانها للفرار إلى هوما.

(ج) في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٦ أشعلت ميليشيا الهوتو النار في بيوت التوتسي في بوكومبي فقتلت ١٠ أفراد على الأقل.

(د) في نيسان/أبريل ١٩٩٦ هاجم النا ندي الهوتو الزائيريين في لوبيرو وسرقوا ممتلكاتهم وماشيتهم. وردا على ذلك قام الهوتو بمطاردة النا ندي إلى خارج رويندي. ووقعت خسائر غير معروفة في الأرواح، وفي الشهر نفسه شُنّ هجوم في كيتشانغا، في ماسيسي وقتل فيه كثير من التوتسي. ويعزى هذا الهجوم سواء إلى جماعتي نيغيليما أو إنتراهاموي.

(هـ) في أيار/ مايو ١٩٩٦، قامت قوات الهوتو المؤلفة من محاربين من زائير ومن البانياروا ندا بإحراق منازل في جيهوندو وبويتو يملكها التوتسي والهوندي الذين لجأوا إلى إيكوبو في واليكالي. ووردت جماعة نيغيليما الهجوم عند كنيسة بروتيستانتينية في سينغا. وبلغ مجموع الضحايا كما دلت التقديرات ٥٠٠ قتيل.

(و) أدت الهجمات المتزايدة على التوتسي الزائيريين وكذلك حالات الاعتقال التعسفي التي كان يتلوها الطرد في بعض الأحيان، إلى أن بات ٨٠٠ من التوتسي يطلبون اللجوء في دير نياكاريبا في قرية موكوتو قرب كيتشانغا. وفي شهر أيار/ مايو، شن الجنود الزائيريون يصاحبهم عناصر من الإنتراهاموي هجوما على التوتسي في منطقة موكوتو. وتعرض الدير إلى هجوم يوم ١٣ أيار/ مايو، كما تعرض للقتل كثير من طالبي اللجوء هناك. وتشير التقديرات إلى أن عدد الضحايا يتراوح بين ١٠٠ و ٢٥٠.

(ز) فـــي ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ لقي ٣٠ من التوتسي مصرعهم في تشومبا، في روتشورو. وفي ٢٥ حزيران/يونيه شن الهوتو هجوما على كيتشانغا، وقيل إنه تسبب في كثير من الوفيات. وفي الشهر نفسه شنت قوات الهوتو هجوما على كيتشانغا حيث يوجد جيب يضم أكثر من ٠٠٠ ١٩ من مشردي الهوندي بالإضافة إلى أكبر تركيز وحيد للسكان الأصليين (الأوتوكوتون) في شمالي ماسيسي. وخلال معركة وحشية قتل ٦٢ فردا من ٥٧ من الهوتو و ٥ من الهوندي. وطبقا لما أفاد به مصدر غير حكومي، كان معظم الضحايا من سكان مخيمات اللاجئين وكان بعضهم يحمل وثائق تحدد هويتهم بوصفهم أعضاء في الجيش الرواندي السابق.

١١ - ولم يقتصر الأمر على أن أفراد الإنتراهاموي وأعضاء الجيش الرواندي السابق شاركوا في القتال فحسب فيما بين الجماعات العرقية الزائيرية المختلفة، بل إنهم ارتكبوا كثيرا من أعمال العنف ضد اللاجئين الهوتو الروانديين داخل المخيمات على النحو الموصوف في الجزء الثاني.

٤ - <u>١٩٩٥ و ١٩٩٦: عمليات كيميا ومباتا</u>

١٢ - استجابة للنقد المتزايد بشأن عدم اتخاذ اجراءات فيما يتعلق بالعنف المندلع في شمال كيفو، نظمت الحكومة عمليتين عسكريتين تعرفان باسم عملية كيميا وعملية مباتا. تمت الأولى في أواخر عام

١٩٩٥ وتركزت حول منطقة ماسيسي، حيث كان السكان الأصليون (الأوتوكوتون) يحاولون طرد وافدي رواندا. أما العملية الثانية فوقعت في عام ١٩٩٦ وقصدت إلى تحييد ميليشيات الماي - ماي ونيغيليما، في منطقة روتشورو. وقد منيت العمليتان بالفشل. فبدلا من وضع حد للمذابح، فإن القوات المرسلة إلى المنطقة ما لبثت أن تحيزت إلى مختلف العناصر الفاعلة هناك. ففي ماسيسي مثلا، انحاز الجيش إلى الهوتو الزائيريين وحلفائهم الرونديين الذين كانوا يشنون حملة ترويع ضد الأوتوكوتون والتوتسي. وفي مناطق أخرى انحاز الجيش إلى التوتسي وحارب ضد الهوتو والانتراهاموي والأوتوكوتون. وقد أفاد المراقبون الدوليون بأن وحدات الجيش التي لم تتقاض رواتبها في هذه المرحلة من النزاع كانت تعمل في واقع الأمر وكأنها من المرتزقة فتحارب لصالح الفصيل الذي يقدم لها أسخى العروض.

١٣ - وفيما يلي بعض الإجراءات التي أفيد عن اتخاذها في إطار هذه العمليات والنتائج الناجمة عنها:

(أ) ابتداء من آذار/مارس ١٩٩٦، قامت ميليشيات الهوتو مدعومة من الجيش ومن الإنتراهاموي بنهب وإحراق بيوت التوتسي والناندي في قرية كيبيريزي المجاورة لمنتزه فيرونغا الوطني وقتلوا أكثر من ٥٠ فردا (٣٤ من الناندي و ٢٦ من التوتسي). وفي أوائل أيار/مايو ١٩٩٦ قتل الجيش عددا غير معروف من الأشخاص في المنطقة وشمل ذلك قرى بيتشومبي على بحيرة عيدي أمين في منتزه فيرونغا الوطني وفي كاماندي وبتوليا وبوالا وميانكوما. ثم جاء الهجوم المضاد من جانب جماعات ميغيليما والماي - ماي في أيار/مايو ١٩٩٦ مما نجم عنه مقتل ألف شخص طبقا لأحد المصادر. ثم قام الجيش بدوره بتعذيب وقتل عدد من المدنيين الذين دفنت رفاتهم في مقبرة جماعية في بوتنديري عند مدخل قرية كيبيريزي . وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ قتل ثلاثة من الجنود الزائيريين على يد أعضاء جماعات ميغيليما والماي - ماي في منتزه فيرونغا في رويندي. وقد أفيد بأن القوات الزائيرية ولّت أذيال الفرار لكنها ما لبثت أن عادت مزودة بتعزيزات مما تسبب عنه وقوع خسائر فادحة في المدنيين بين صفوف السكان النيانغا والهوندي. وخلال هذه الفترة، أفيد عن إحراق ما مجموعه ٧١٦ ٣ منزلا على يد جماعات مختلفة كانت مشاركة في القتال.

(ب) وفي أوائل أيار/مايو ١٩٩٦ اتحد المظليون من الكتيبة ٣١٢ مع ميليشيات الهوتو من كاروبا وشريرا لقتال ميليشيات الهوندي في ماسيسي مما أدى لتدمير جزئي لمستشفى ماسيسي. وبعد أن اعتقل الجيش رئيس الماي - ماي ، شنت الماي - ماي هجوما مضادا في ١٣ أيار/مايو وعممت العنف الذي تبع ذلك. وبين بلدات ساكي وكاروبا ونغونغو وأوفامندو، لاحق الجيش الهوتو الروانديين بمن فيهم الجنود السابقين وجماعات الانتراهاموي. وقد أفيد بأن الذين وقعوا في الأسر أحرقوا أحياء ورؤوسهم منكسة إلى أسفل فيما كان الجنود الزائيريون يتفرجون بشغف. وهم نفس الجنود الذين اقترفوا مذبحة بعد ذلك راح ضحيتها ١٠٠ من الهوتو في تلك المنطقة. وأفيد كذلك بأن جنود الجيش قتلوا ١٥ شخصا على الأقل في قرية كيموكا بمن فيهم عددا من النساء اللائي كن في طريقهن للعمل في مزارعهن.

(ج) وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ حاولت ميليشيات نيغيليما اغتيال رئيس قرية كانيا باينغا في منطقة لوبيرو التي تتاخم روتشورو. وهاجم الجيش نيغيليما وقيل إنه دمر مستشفى البلدة وأحرق ونهب آلافا من البيوت في سياق هذه العملية. وفي بلدات بانغا وموبيسو وكاتشانغا، تعاون الجيش مع جماعة الماي - ماي فقتلوا ستة من الهوتو. وفي معرض الانتقام، قتل الهوتو جنديين ثم انتشر العنف بعد ذلك مما أدى إلى عدد غير معروف من الخسائر الأخرى في الأرواح.

١٤ - والخلاصة، ففي خلال الفترة من ١ آذار/مارس ١٩٩٣ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦ ادعي بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الانساني تم ارتكابها على نطاق شاسع من جانب جميع أطراف النزاع، بما في ذلك القوات المسلحة لزائير والقوات الرواندية السابقة وجماعات "الأوتوكوتون" (السكان الأصليين) وميليشيات الانتراهاموي والتوتسي. وللأسف لم يتم إحراز سوى النذر اليسير من التقدم في التحقيق في هذه الادعاءات.

باء - جنوب كيفو

١ - منشأ النزاع العرقي

١٥ - تتاخم مقاطعة جنوب كيفو مقاطعة شمال كيفو من ناحية الشمال، ومقاطعة شابا من جهة الجنوب، ومقاطعة مانييما في الغرب. وتوجد في شرقها رواند وبوروندي. وبوكافو هي عاصمة المقاطعة، وأوفيرا، التي تبعد عن بوكافو مسافة ١٥٠ كيلومترا الى الجنوب، هي ثانية مدنها الكبرى. وتقع بوكافو على الحدود مع رواندا، فيما تقع أوفيرا على الحدود مع بوروندي.

١٦ - ولا يتفق المؤرخون على الوقت الذي حدثت فيه هجرة الرعاة التوتسي من مملكة رواندا التاريخية الى منطقتي شمال كيفو وجنوب كيفو، ولكنهم يتفقون بالفعل على أن تلك الهجرات بدأت في وقت ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، حينما بدأ التوتسي الروانديون يستقرون في كاكمبا، وفي سهل روزيزي وتلال مولنغي، بسبب المناخ. وقد أسس هؤلاء مستوطنتهم الأولى في مولنغي، ومن ثم أصبحوا يعرفون باسم بانيامولنغي، أي شعب مولنغي. وقد استوطنوا فيما بعد في أوفيرا وموينغا وفيزي، وعاشوا جنبا الى جنب مع جماعات البانتو العرقية الأصلية، بما في ذلك البابامبي والبافوليرو والبانيندو والباريغا والباروندي والباشي. ويتكلم أفراد البانياروندا لهجة من لهجات الكينياروندا يعتبرها اللغويون لهجة مستقلة. وتتراوح التقديرات الأخيرة لعددهم من ٠٠٠ ٢٥٠ الى ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة، وهو ما يماثل تقريبا حجم الفئات العرقية الأخرى من السكان الأصليين في جنوب كيفو.

١٧ - وظل البانياموليغي يعيشون في سلام ووفاق نسبيين مع جيرانهم في جنوب كيفو الى أن وقع تمرد موليلي في عام ١٩٦٤. واعتنق الموليليون نوعا من المشاعية البدائية يجعل الأراضي والأبقار شركة فيما بين السكان المحليين. ولم تكن هذه رؤية البانيامولنغي، ومن ثم ساعدوا الجيش على سحق تلك الحركة في جنوب كيفو. وقد بثت هذه الحقبة سخطا عميقا وباقيا على البانيامولنغي في صدور الفئات العرقية

الأخرى في المنطقة. بيد أن ازدهار البانيامولنغي ظل مستمرا ونجحوا في تأمين التمثيل السياسي لهم على المستوى المحلي، وعلى الصعيد الوطني بقدر محدود، طوال فترة السبعينات.

١٨ - وكما حدث في شمال كيفو، تفاقمت حدة التوترات بين البانيامولنغي والفئات العرقية الأخرى خلال الثمانينات نتيجة للتدابير التي اتخذت لحرمانهم من الجنسية الزائيرية ومن ممتلكاتهم (انظر أعلاه).

٢ - <u>١٩٩٣-١٩٩٤: وصول اللاجئين</u>

١٩ - تفاقمت التوترات فيما بين الفئات العرقية في جنوب كيفو بفعل أزمتي اللاجئين اللتين حدثتا في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وقد جاءت الموجة الأولى من اللاجئين من بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عقب اغتيال الرئيس البوروندي ملكيور نداداي، وهو من الهوتو، وقد تسبب الاغتيال في وقوع مذابح واسعة النطاق، حيث أخذ الهوتو يقاتلون التوتسي، متهمين إياهم بأنهم هم المسؤولون عن مصرع الرئيس. وعبر عشرات الآلاف من الهوتو البوروندي ين الحدود الى جنوب كيفو، واستقر معظمهم في مخيمات للاجئين حول مدينة أوفيرا. وفي منتصف عام ١٩٩٤، انضم الى اللاجئين البوروندي ين في هذه المخيمات آلاف من الهوتو الرواندي ين، الذين فروا من بلدهم عقب أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت هناك. وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أصبح مجموع أعداد اللاجئين في جنوب كيفو يقدر بما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ، وكان معظمهم يقيم في نحو ٢٠ مخيما تتكفل بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣ - <u>١٩٩٥-١٩٩٦: طرد البانيامولنغي وتشكيل ميليشيا البانيامولنغي</u>

٢٠ - في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، اتخذ البرلمان الانتقالي قرارا يقصد في ظاهره الى منع اللاجئين الرواندي ين والبوروندي ين من الحصول على الجنسية الزائيرية، ولكنه كان ينطبق في واقع الأمر على البانيامولنغي الى جانب البوروندي ين والرواندي ين الذين جاءوا ملتمسين اللجوء في السنوات الأخيرة. وحظرت على التوتسي جميع الوظائف الإدارية وغيرها، وتم تعيين حكام جدد وقادة عسكري ين جدد. وأعلن أن جميع عمليات البيع ونقل الملكية إلى "المهاجرين الذين حصلوا زورا على الجنسية الزائيرية" تعتبر لاغية وباطلة، وأرفقت بالقرار قائمة بالأشخاص الذين يتعين اعتقالهم وطردهم من زائير.

٢١ - وشرعت السلطات المحلية في جنوب كيفو في اتخاذ خطوات لتنفيذ هذا القرار، وأخذ الوضع الأمني للبانيامولنغي يتزعزع بصورة متزايدة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تقرر حظر منظمة الميليما، وهي منظمة غير حكومية كانت تبذل مساعيها من أجل كسب الاعتراف بحق البانيامولنغي في الجنسية. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أشار أحد المسؤولين في أوفيرا الى البانيامولنغي على أنهم "فئة عرقية غير معروفة في زائير" وذكر أن زعماءهم "سيطردون جميعا من البلد ..." وبتشجيع من السلطات المحلية، بدأ البمبي والريغا ينظمون ميليشيات، على غرار نموذج الانتراهاموي الرواندية والماي - ماي ونغيليما في شمال كيفو. وحينما اندلع القتال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كان مئات من البانيامولنغي قد طردوا قسرا الى بوروندي ورواندا، وفر مئات غيرهم التماسا للجوء.

٢٢ - وأخذ يتزايد ورود التقارير عن العنف الذي يمارس ضد البانياMولنغي. فقد أفيد أن الجيش الزائيري قتل خمسة من البانيامولينغي في أوفيرا في الفترة من ٦ إلى ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦. ووقعت مظاهرة ضد البانيامولنغي في ٩ أيلول/سبتمبر، عقب أعمال النهب والحرق التي تعرضت لها ممتلكات البانيامولنغي. وقيل أن مفوض أوفيرا كان يشجع الجمهور على نهب ممتلكات التوتسي. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أفيد بإعدام نحو ٤٠ من البانيامولنغي، كان الجيش قد قبض عليهم في اليوم السابق في المناطق المحيطة بمدينتي باراكا وفيزي.

٢٣ - ونتيجة لهذه التطورات، فضلا عن الاضطراب السائد بشأن وجود الهوتو الرونديين، الذين شارك كثيرون منهم في أعمال الإبادة الجماعية التي تعرض لها التوتسي الروانديون، وورود أخبار تفيد وقوع هجمات من الهوتو الروانديين على التوتسي الزائيريين في شمال كيفو، زاد تصميم البانيامولنغي على مقاومة محاولات طردهم أو اضطهادهم. وقد غدت هذه الأخطار الإحساس بالحاجة إلى ميليشيا قوية. وبدأ عندئذ ورود التقارير التي تفيد بوقوع حوادث قتل ينسب ارتكابها إلى ميليشيا البانيامولنغي.

ثانيا - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

ألف - جنوب كيفو

١ - الهجمات على المخيمات في منطقة أوفيرا وحوادث القتل ذات الصلة

٢٤ - بدأ ورود التقارير عن أعمال التقتيل الجماعي لغير المحاربين من جراء الهجوم العسكري الذي شنته قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير في منطقة أوفيرا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وتوالى ورودها بعد ذلك مع اشتداد الحرب بين التحالف وقوات الحكومة. وبعد الاستيلاء على أوفيرا، تحركت حملة الهجوم شمالا نحو بوكافو، كما تحول التركيز الرئيسي للهجمات إلى اللاجئين وغيرهم من غير المحاربين. وبعد الاستيلاء على بوكافو في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، تحول التركيز إلى الغرب، وبخاصة إلى شابوندا والمنطقة المحيطة بها.

٢٥ - وفي يوم الأحد، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، هوجم مخيم رونغو للاجئين، الذي يبعد حوالي ٢٠ كيلومترا عن مدينة أوفيرا، باستخدام مدافع الهاون والبنادق الآلية. وأثار الهجوم الذعر بين سكان المخيم. وفي غضون ساعات، أصبح المخيم خاليا، بعد أن فر سكانه إلى الشمال ملتمسين الملجأ في مخيمات أخرى. وخلال الأيام القليلة التالية، هاجم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير جميع المخيمات المتبقية في منطقة أوفيرا، مدعوما في ذلك بالجيش الرواندي وميليشيا البانيامولنغي. وقد فر معظم سكان المخيمات المهجورة، الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٢٢٠ نسمة، إلى الشمال نحو بوكافو. وتم الاستيلاء على أوفيرا خلال ليلة ٢٤-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وأذيعت دوليا من أوفيرا بعد الاستيلاء عليها البيانات الأولى التي تعلن وجود التحالف في المنطقة.

٢٦ - ولقي كثير من اللاجئين حتفهم خلال الارتحال شمالا من أوفيرا، حيث قتلوا بأيدي قوات التحالف والبانيامولنغي، التي كانت تبحث عن الفارين من الجيش الزائيري والأفراد السابقين في الجيش الرواندي، الذين كانوا مندسِّين في صفوف اللاجئين. وتشمل الادعاءات المحددة ما يلي:

(أ) قتل آلاف من اللاجئين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بعضهم في الهجمات التي تعرضت لها المخيمات وآخرون أثناء فرارهم منها. ويشمل الضحايا ٥٤١ شخصا قتلوا في مخيم كيتيميشيو؛ و ٤٣٥ شخصا قتلوا في مزرعة للموز في لوفوبو؛ و ٣٣٤ شخصا فروا من مخيم كانغانيرو وقتلوا عند نهر روزيزي؛ و ٨٥١ شخصا من مخيم لوباريكا قتلوا على مقربة من مزارع البن والموز؛ و ٦٤٨ شخصا من بينهم لاجئون وسكان محليون، قتلوا في كمانيولا؛ و ١٥٥ شخصا آخر من اللاجئين والزائيريين قتلوا في روينينا. وقبل سقوط بوكافو بأيام قليلة، وقعت قافلة من اللاجئين في كمين نصبته لها قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير قرب كمانيولا، لمنعهم فيما يبدو من الوصول إلى بوكافو. وذكرت التقارير أن مئات قتلوا في هذا الحادث.

(ب) أفيد أن ٥٢٧ لاجئا قتلوا في الأيام التالية عند واد عميق ضيق قرب روشيما في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقتل ١٣٦ لاجئا في مخيم كيبوغوي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قتل ٥٠ شخصا في مخيم بيريبا، و ٦١٥ شخصا في رونغو، و ٨٧٧ شخصا في مزارع السكر في سوكي وروزيزي، و ٢٠١ من الأشخاص في مولنغوي. وذكر أن الضحايا في كل حالة كانوا خليطا من اللاجئين والمواطنين. وأفيد في اليوم نفسه عن وقوع ثلاث مذابح ذكرت التقارير أن ضحاياها كانوا جميعا من الزائريين، قتل في إحداها ٣٧ شخصا في كيمانغا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقتل في الثانية ١٨ شخصا في كافيمفيرا، وأسفرت الثالثة عن مصرع ١١ شخصا في كاسنغا. وقتل اثنان وستون مريضا في مستشفى أوفيرا العام في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ثم دفنوا في مقبرة جماعية.

(ج) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بوقوع مذبحتين للزائريين في قرية كاليمابنغي قرب ميناء كالوندو، أسفرتا عن مقتل ٦٢ و ٥٣ شخصا، على التوالي، وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وردت تقارير عن وقوع مذابح للمواطنين الزائيريين في قرية كابمبا، وبلغ عدد ضحاياها ١٢ شخصا؛ وقرية كيغونغو، وراح ضحيتها ٢٦ شخصا؛ وماكوبولا، حيث قتل ١٥ شخصا، وفي وادي كيليمابنغي، في هضبة فيزي، حيث قتل ٢١١ شخصا. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن ٢٧ لاجئا قد قتلوا في ماكوبولا، و ٢٤ زائيريا في ملونين و ٥٥ لاجئا في سويما، و ٥٩ زائيريا في لوسامبو. كما أفادت التقارير بأن ٦٨٧ زائيريا قد قتلوا في مبوكو - سنتر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

(د) فيما بين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، نظم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير عملية لإعادة المواطنين الذين شردوا بفعل القتال في تلك المنطقة. وقد انتحل بعض اللاجئين الروانديين والبورونديين صفة الزائيريين لكي يؤخذوا مع هؤلاء المشردين، ولكن لدى الوصول إلى نقطة التفتيش في كالونغوي، قام مسؤولو التحالف بفصل اللاجئين عن الزائيريين. وقد

أعدم البوروندیون في كاهورورو، في المنطقة العازلة بين موقعي الحدود في غاتومبا وكافيمفيرا، كما اقتيد الرواندیون إلى روشيما حيث أعدموا. وشمل الضحايا حوالي ٥٠٠ ١ بوروندي و ٢٥٦ ١ رواندیا. ووردت أيضا تقارير تفيد أن الجيش البوروندي أعدم لاجئين من الهوتو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وألقى جثث الضحايا في نهر روزيزي وبحيرة تنغانيقا.

٢ - بوكافو

٢٧ - في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أخذ سكان المخيمات الواقعة جنوب مخيمات بوكافو، ولا سيما مخيم نياتيندي ومخيما نيانغيسي، في الفرار أمام القوات الزاحفة. وغادر هذه المخيمات ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٤٦ فرد، فر أكثرهم غربا باتجاه شيمانغا، ولا يكاد يعرف شيء عن الأحداث التي وقعت في المخيمات نفسها، فيما عدا مخيم شيمانغا، الذي قدر عدد القتلى فيه من اللاجئين والمشردين بزهاء ٥٠٠ شخص.

٢٨ - ومع اقتراب قوات المتمردين، انسحبت المنظمات الإنسانية من بوكافو في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وزاد الشعور بانعدام الأمن في المدينة مما يعزى جزء منه إلى نشاط المتمردين وفي جزء آخر إلى الخوف المتزايد وعدم انضباط القوات الحكومية المتبقية فيها. وتحول تيار اللاجئين والمشردين الزائيريين على الطريق المؤدية غربا من بوكافو إلى هومبو، ووااليكالي، وكيسنغاني إلى طوفان من البشر وأفيد بوجود قرابة ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ من بوكافو في هومبو، كثير منهم بلا طعام أو ماء أو مأوى. وكانت حالة المرافق الصحية مزرية وتراوح معدل الوفيات بين ٤٨٠ و ٩٦٠ حالة وفاة يوميا.

٢٩ - وأفادت التقارير بأن الهجوم الذي وقع على بوكافو شمل قصفا عشوائيا للمناطق السكنية. وبحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أصبحت المدينة واقعة تحت سيطرة تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير. وأفاد أحد المصادر بمقتل ٥٢٥ شخصا في الفترة الواقعة بين رحيل المنظمات الإنسانية الدولية واستيلاء التحالف على المدينة، بيد أنه لم يجر تحديد سبب هذه الوفيات أو بيان هوية الضحايا. وأفاد مصدر آخر بالعثور على ٨٣ جثة عقب الاستيلاء على بوكافو، كان أكثرها من المدنيين العزل الذين أطلق عليهم الرصاص من قرب. وكان رئيس أساقفة الروم الكاثوليك الرومان هونزيهيروا بين الضحايا.

٣٠ - وأفيد أيضا بأنه جرى عمدا إعدام سكان المخيمات المشردين في بوكافو وفي منطقة الحدود. وكان جنود التحالف متورطين في كثير من حوادث القتل، ومنها قتل أحد القساوسة وبعض الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في بوشويرا، وإحراق امرأة وطفلها حيين بالقرب من بلدة بوكافو. وأفادت عدة تقارير بتورط قوات الجيش الوطني الرواندي في حوادث قتل قرب الحدود.

٣ - شابوندا

٣١ - عقب الهجمات التي وقعت على مخيمات اللاجئين أثناء العملية الهجومية التي شنها تحالف القوى الديمقراطية، فر كثير من سكان هذه المخيمات غربا إلى شابوندا أو إلى أعماق الغابات. وفي كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٧، شن التحالف هجوما على المخيمات الجديدة التي أنشئت في شابوندا، أسفر عن قتل الآلاف. ولم تجر أية محاولة للابقاء على حياة النساء والأطفال، ولم يخير اللاجئون في العودة إلى رواندا أو بوروندي. ودفعت الهجمات التي وقعت على هذه المخيمات المقامة على عجل بالناجين إلى الفرار إلى الغابات، مما أسفر عن زيادة ملموسة في عدد الأشخاص الموجودين في ظروف محفوفة بالمخاطر الشديدة بعيدا عن سبل المساعدة الإنسانية.

٣٢ - وقدمت للاجئين مساعدة محدودة في بعض مراكز العبور وبعض محطات الطرق الواقعة على امتداد المسارات الأكثر استعمالا من جانب اللاجئين، وهي محور بوكافو - شابوندا الغربي، ومحور بوكافو - واليكالي الشمالي الغربي. وعندما علم اللاجئون بوجود مصادر المعونة هذه، بدأوا في الخروج من الغابات إلى الطرقات متجهين نحو رواندا. وأفيد بأن تحالف القوى الديمقراطية وجه تهديدات للسكان المحليين وأمرهم بعدم مساعدة اللاجئين وتشجيعهم بدلا من ذلك على ترك الغابات. وحدد يوم الأحد الموافق عيد الفصح موعدا نهائيا يتعرض بعده للتعذيب والقتل على أيدى العسكريين أي شخص يُكتشف قيامه بمساعدة اللاجئين، وأفيد بوقوع حالات نفذ فيها العسكريون التابعون للتحالف هذه التهديدات وقتلوا أفرادا من السكان المحليين.

٣٣ - ولشهور عديدة منعت قوات التحالف المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المنطقة. وفي أواخر آذار/مارس أو أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٧، كشفت بعثة استطلاعية تابعة لاحدى المنظمات الإنسانية أن القوات العسكرية التابعة للتحالف دأبت بانتظام على قتل اللاجئين الذين يمرون بهذه الطرق، فضلا عمن تجده منهم في الغابات. وصدرت أوامر إلى رؤساء القرى بمساعدة القوات العسكرية في "تنظيف الطريق". ونسب إلى أحد قادة تحالف القوى الديمقراطية قوله إنه "كان يتعين القضاء على جميع أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات الانتراهاموي"، بمن في ذلك النساء والأطفال الذين يجري استخدامهم كدروع واقية.

باء - <u>شمال كيفو</u>

١ - <u>لمحة عامة</u>

٣٤ - في عام ١٩٩٤، أقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خمسة مخيمات كبيرة شمال كيفو إثر النزوح الجماعي للروانديين في شهر تموز/يوليه من ذلك العام. وكانت هذه المخيمات هي: كاتالي وكاهيندو، على بعد نحو ٥٠ كيلومترا شمالي غوما؛ وكيبومبا في منتصف الطريق بين غوما وكاتالي، وموغونغا، ولاك فير، الواقعان على جانبي الطريق المتجهة غربا من غوما، على بعد ٢٠ كيلومترا من البلدة. وقدرت المفوضية أن المجموع الكلي لسكان المخيمات الخمسة في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بلغ ٠٠٠ ٧٢٢ فرد.

٣٥ - وكان جميع سكان المخيمات الواقعة شمال كيفو من الهوتو الرونديين. وكان بعضهم جنودا سابقين تابعين للحكومة الرواندية التي أطيح بها في عام ١٩٩٤، وبعضهم الآخر من أفراد ميليشيا الانتراهاموي، التي كان لها دور رئيسي في الإبادة الجماعية للروانديين في عام ١٩٩٤. وقد ساندت حكومة زائير برئاسة الرئيس موبوتو، الحكومة التي أطيح بها في رواندا في عام ١٩٩٤. ولدى سقوط ذلك النظام، وفرت زائير ملاذا لأعضاء الحكومة المخلوعة ومؤيديها. وتولى الجيش الزائيري نزع سلاح كثير من الجنود وأفراد المليشيا عند عبورهم خط الحدود، بيد أن الأسلحة سرعان ما ظهرت من جديد في المخيمات التي سيطر عليها في حالات كثيرة نفس القادة المسؤولين عن الإبادة الجماعية. وقامت زائير، في انتهاك للمعايير الدولية، بالسماح بإقامة المخيمات بالقرب من خط الحدود فظلت تشكل تهديدا للأمن الرواندي. ولم تبذل زائير أي جهد للوفاء بالتزامها بالفصل بين المدانين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد البشرية وبين اللاجئين الحقيقيين[١].

٣٦ - واحتفظ أفراد الانتراهاموي ومسؤولو حكومة رواندا السابقة وجنودها بالسيطرة الكاملة على سكان المخيمات. وتحكموا في سبل الحصول على الغذاء وغيره من الضروريات. وتعرضوا للعاملين في تقديم الخدمات الإنسانية بالتهديد والعنف البدني. ولم يسمحوا بعودة اللاجئين إلى رواندا وقتلوا عددا من اللاجئين الذين أبدوا رغبتهم في ذلك. ونددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مرارا "بأعمال قطع الطريق، وهجمات العصابات، والابتزاز، وتحويل مسار المساعدة الإنسانية عن الفئات الأشد ضعفا، والتحرش بموظفي الخدمات الإنساني، والقضاء على أي صورة من صور المعارضة"، واشتركت المفوضية مع الأمين العام في مناشدة مجلس الأمن ارسال قوة دولية لإخراج العناصر العسكرية من المخيمات ونقل هذه المخيمات من منطقة الحدود. ولم تصدر الموافقة على إنشاء قوة متعددة الجنسيات محدودة الولاية إلا قبل أيام معدودات من الهجوم على مخيمي موغونغا ولاك فير. كما أدت العودة الجماعية إلى الوطن وتدمير المخيمات القريبة من الحدود إلى إضعاف الإرادة السياسية لنشر أي قوة دولية.

٣٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، شن متمردون تابعون للتحالف، بدعم من الجيش الوطني الرواندي، هجوما على هذه المخيمات الخمسة مع تسريح من فيها. وكانوا بذلك يهدفون إلى إجبار اللاجئين على العودة إلى رواندا، والقضاء بذلك على خطر الغارات التي تشنها القوات العسكرية وشبه العسكرية المتمركزة في المخيمات عبر الحدود على الأراضي الرواندية. وقد ادعي بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أثناء هذه الهجمات على المخيمات وبعدها، شملت القصف العشوائي للمخيمات، والقتل المنظم للشباب من الذكور، واغتصاب النساء، وقتل رافضي العودة إلى رواندا.

٢ - <u>الهجمات على مخيمات كيبومبا وكاتالي وكاهيندو</u>

٣٨ - بدأت الهجمات على المخيمات الواقعة شمال كيفو بقصف أقربها إلى الحدود الرواندية، وهو مخيم كيبومبا، في الفترة من منتصف إلى أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. واستمر القصف أسبوعا واحدا. ولاذ الكثيرون من سكان المخيم بالفرار سيرا على الأقدام إلى مخيم موغونغا في هذا الأسبوع، قبل أن يفرض تحالف القوى الديمقراطية سيطرته على مخيم كيبومبا.

٣٩ - وفي الفترة الممتدة من منتصف إلى أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قصفت قوات التحالف مخيمي كاتالي وكاهيندو. وأظهرت العناصر المسلحة في المخيمين بعض المقاومة حتى نفذت ذخيرتها، فسقط المخيم في أيدي التحالف، وهرب كثير من سكان المخيمين غربا عبر الغابات إلى تونغو وما وراءها.

٣ - الاستيلاء على غوما

٤٠ - بعد الاستيلاء على هذه المخيمات الشمالية الثلاثة، استولت قوات التحالف أيضا على غوما في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد مهاجمتها من الشمال والشرق. وأثيرت إدعاءات بشأن تعرض الزائيريين للقتل بدوافع عرقية في غوما قبل وبعد الاستيلاء عليها. وهرب معظم سكان غوما غربا سالكين الطريق المتجهة إلى ساكي.

٤ - الهجمات على مخيمي موغونغا ولاك فير

٤١ - انضم معظم الروانديين الفارين من مخيم كيبومبا وبعض القادمين من كاتالي وكاهيندو إلى السكان المقيمين بالفعل في مخيم موغونغا. وبعد الاستيلاء على غوما شن التحالف هجومين على المخيمين المتبقيين وهما مخيم موغونغا، ومخيم لاك فير المتاخم لمركز قيادة الجيش الرواندي السابق. وبدأ الهجوم مرة أخرى بالقصف، وردت العناصر المسلحة الموجودة في المخيمين على النيران بالمثل. وقتل بعض اللاجئين الذين حاولوا الفرار من المخيمين على أيدي العناصر المسلحة المسيطرة عليهما. واستولى التحالف على مخيمي موغونغا ولاك فير صباح يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر حيث قاموا حسبما زعم بقتل عدد من غير المحاربين.

٥ - الهجمات على سكان المخيمات الفارين، والهجمات التي شنها الجنود وأفراد المليشيات أثناء فرارهم على السكان المحليين

٤٢ - يقدر عدد الروانديين الذين عادوا إلى رواندا أثناء الأيام الخمسة التي تلت الاستيلاء على مخيمي موغونغا ولاك فير بما يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠٠ و ٠٠٠ ٦٠٠ شخص. وقد فر آخرون إلى الغابات قبل وصول قوات تحالف القوى الديمقراطية وفي أثناء عملية الهجوم على المخيمين. وتعرض للقتل في التلال المحيطة كثير من اللاجئين الذين فروا من القتال غربا مبتعدين عن رواندا.

٤٣ - وعقب تفكيك المخيمات شمال كيفو، قام التحالف بعمليات في المناطق الواقعة شمـال غـوما، ولا سيما في ماسيسي وروتشورو. وكان لهذه العمليات هدفان هما: كسب السيطرة على أراضي لصالح التحالف في كفاحه للاطاحة بنظام موبوتو الحاكم، وإنزال العقاب بالقرى المشتبه في تعاونها مع الهوتو الروانديين. وأفيد بارتكاب التحالف عددا من المذابح في القرى التي تنتمي عرقيا إلى الهوتو بسبب الاشتباه في قيام الهوتو الزائيريين بدعم ميليشيا الانتراهاموي أو التعاون معها. وقد ادعي أن هذه المذابح وقعت بصفة أساسية في روتشورو وماسيسي، إلا أنها ارتكبت أيضا في واليكالي، ولوبيرو، وبيني، فضلا عن جنوب كيفو. وقتل في أحد هذه الحوادث ما يقرب من ٨٠ قرويا في كاروبا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، منهم ٣٥ قتلوا داخل كنيسة.

٤٤ - وقتلت قوات التحالف مئات إن لم يكن آلاف من سكان المخيمات المشردين في ماسيسي وروتشورو خلال الشهور المتبقية من عام ١٩٩٦ وفي بداية عام ١٩٩٧. وأفيد بوقوع مذابح في بيرامبيزو، وبوناغانا، وهابوانغا، وكابينغو، وكاغوسا، وكالانغالا، وكاسورا، وكاتويي، وكازينغا، وكيبابي، وكينيفي، وكيرينغا، ولوكي، وماتاندا، وموغوغو، وموشاكي، ونياكاريبا، ونياميتابا، ونياميومبا، وروباغيي، ورويغيري، وروفوندا، ودوزيرانتاكا، وغيرها من مواقع المحليات. وفي منطقة روتشورو، شمال شرقي غوما، أفيد بقتل مئات القرويين بمن فيهم كثير من النساء والأطفال، على يد قوات التحالف في شيندا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أو نحوه. وفي كانون الأول/ ديسمبر، أفادت التقارير بأن تحالف القوى الديمقراطية وحلفاءه قتلوا أكثر من ٢٨٠ روانديا من الفارين في كاهيندو أو على مقربة منها.

٤٥ - ووفقا لهذه الادعاءات، اتبعت المذابح المرتكبة ضد قرى الهوتو النمط التالي: تصل قوات التحالف في الصباح الباكر وتدعو إلى عقد اجتماع عام بدعوى شرح نظام الحكومة الجديدة للقرويين. وبعد أن يتجمع سكان القرى، تفصل القوات السكان الهوتو عن غيرهم ويقتل جميع الهوتو، أو في بعض الحالات يقتل جميع رجال الهوتو. وكان الضحايا في بعض الحالات يقتلون رميا بالرصاص وفي أحيان أخرى بالمناجل، أو بضربهم على رؤوسهم بهراوة مغطاة بالمسامير تسمى ماسووي. وأفيد أيضا بوجود نمط ثان يتمثل في الوصول ليلا إلى إحدى قرى الهوتو ثم اشعال النيران في منازلها وإطلاق الرصاص على من يحاولون الفرار.

٤٦ - وفر أيضا بعض الجنود الروانديين السابقين وبعض ميليشيات الهوتو الروانديين المعروفين باسم الانتراهاموي من المخيمات إلى الداخل في اتجاه الغرب، وقاموا بقتل المدنيين العزل للحصول على الغذاء، والنقود، والمركبات. ويزعم أنهم في بعض الحالات هاجموا الحافلات وقاموا بقتل ركابها من غير الهوتو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أفيد بقيام بعض الجنود الروانديين السابقين بقتل عدد من المدنيين المشردين المسافرين في سيارات عبر منطقة كيتشانغا. وفر الجنود الزائيريون أيضا أمام زحف قوات التحالف والقوات الرواندية، وقاموا في كثير من الأحيان بنهب واغتصاب السكان المحليين أثناء عبورهم.

٤٧ - وهكذا، فإن الإدعاءات تذهب إلى وجود أربع جماعات مسلحة على الأقل مستقلة عن بعضها البعض شاركت في شن هجمات على المدنيين خلال فترة الحرب في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعدها، هي: الجنود والجنود الفارون الزائيريون، والماي ماي، وميليشيا الهوتو، بما في ذلك جنود الجيش الرواندي السابق وأعضاء الانتراهاموي، وتحالف القوى الديمقراطية. ويدعى بأن جزءا من قوات التحالف كان يتألف من قوات تنتمي إلى الجيش الرواندي وكان يقودها في كثير من الأحيان ضباط روانديون.

جيم - انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني ارتُكبت بعد هدم المخيمات

١ - نظرة عامة

٤٨ - بعد هدم المخيمات في شمال كيفو، اتبع تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير وحلفاؤه، بمن فيهم الجيش الرواندي وميليشيا ماي - ماي، سياسة إرغام الهوتو الرواندنيين على العودة إلى رواندا.

٤٩ - وفر باتجاه الغرب كثير من الناجين من مخيمات شمال كيفو ممن لم يرغبوا في العودة إلى رواندا، أو رغبوا فيها ولكن ميليشيا الإنتراهاموي وزعماء المخيمات منعوهم. بينما فر آخرون باتجاه الشمال إلى محمية فيرونغا الوطنية المخصصة للحيوانات، وهي متاخمة لرواندا. أما الناجون من الهجمات على مخيمات جنوب كيفو الذين لم يرغبوا في العودة إلى رواندا أو بوروندي، فقد فروا صوب الغرب أو الجنوب الغربي. وقطعوا شوطا طويلا من مسيرتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر الغابات، لأن كثيرين منهم اعتقدوا أن خطر قتلهم يزداد بمرورهم على الطرق الرئيسية. وغالبا ما لفوا حول البلدات بدلا من المرور عبرها، عندما كان السكان المحليون يحذرونهم من وجود الجنود أو الميليشيا فيها.

٥٠ - وبعد السير طوال شهور، بلغ أكثر من ٠٠٠ ١١ رواندي جمهورية الكونغو، ووصل نحو ٥٠٠ ١ آخرون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ووصل إلى أنغولا أكثر من ٩٠٠ ١ شخص ممن فروا باتجاه الجنوب الغربي[٢]. وواصلت أعداد أقل سيرها نحو بلدان أخرى، في المنطقة الاقليمية وفي مواقع أخرى. وتفيد تقديرات الوكالات الإنسانية أن عشرات الآلاف لا يزالون داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد انقطعت صلتهم بهذه الوكالات. ومن بين هؤلاء أفراد جماعات مسلحة ومعالوهم، الذين لا يزال البعض منهم في جهات متاخمة لرواندا؛ ومن بينهم أيضا مدنيون يتلقون بعض الدعم من قرى الهوتو الكونغوليين، ومن يعيشون في خطر ويبحثون عن الطعام في أنحاء نائية تغطيها الغابات.

٥١ - وفي أثناء مسيرة سكان المخيمات السابقين عبر البلد - وخلالها قطع عديدون ألف كيلومتر أو أكثر على مدى شهور - ظل هؤلاء معرضين لانتهاكات خطيرة تمس حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد أوجزت أعلاه الادعاءات المتعلقة بأعمال القتل التي جرت في الجهات القريبة من المخيمات، بما فيها ماسيسي ورتشورو. وفيما يلي موجز للادعاءات المتعلقة بأعمال القتل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة الماسة بحقوق الإنسان والقانون الدولي التي وقعت في أثناء توغل اللاجئين والجنود السابقين في دواخل البلد، باتجاه حدود أخرى، وعندما واصل تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير وحلفاؤه هجومهم بعد كيفوس وباتجاه كينشاسا. وهذه الادعاءات تشمل ثلاث جهات، هي: محور شمال كيفو - كيسنغاني؛ وجهة كيسنغاني، لا سيما جنوب المدينة؛ ومحور كيسنغاني - مبنداكا.

٢ - <u>محور واليكالي - تنغي تنغي</u>

٥٢ - يدعى أن آلاف اللاجئين قد قتلوا في واليكالي وفيما حولها. وتفيد التقارير المتعلقة بإحدى الحوادث أن جنود تحالف القوى الديمقراطية والجيش الرواندي قتلوا نحو ٢٠٠ ٣ شخص، من بينهم أكثر من ٨٠٠ ١ طفل، في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ أو حوالي ذلك التاريخ. وجاء في تقرير آخر أن جنود التحالف المذكور والجيش الرواندي ذبحوا ما لا يقل عن ٥٠٠ لاجئ على امتداد طريق واليكالي في شمال بنياكيري. وفي أحيان كثيرة، منع ذلك التحالف أية محاولة للوصول إلى هذه الجهة.

٥٣ - وقد اتهم جنود الجيش الزائيري والمرتزقة الصربيون المنسحبون بقصف الأسواق والقرى في جهتي واليكال وشاوندا من الجو، مما أدى إلى قتل العديد من المدنيين.

٥٤ - وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، أقيمت مخيمات مؤقتة للمشردين في أميسي وتنغي - تنغي. وقدر عدد المقيمين في مخيم تنغي - تنغي بـ ٠٠٠ ٨٠ شخص، من بينهم ٠٠٠ ١٢ طفل دون الخامسة، بينما قدر عدد سكان مخيم أميسي بـ ٠٠٠ ٤٠ شخص. وبحلول ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، لم يعد لمعظم المنظمات الإنسانية وجود دائم في تنغي - تنغي وأميسي بسبب قرب ساحات القتال. ووصلت قوات تحالف القوى الديمقراطية إلى تنغي - تنغي بحلول نهاية شباط/فبراير، وقتلت آلاف الأشخاص، حسبما ذكرت بعض التقارير. وتشير بعض المصادر إلى أن المرتزقة الأجانب اشتركوا في الهجوم على تينغي تينغي، وقد قتل بعض الناجين من الهجوم على المخيم في أثناء فرارهم باتجاه كيسنغاني.

٣ - <u>كيسنغاني والنقاط الواقعة إلى الجنوب</u>

٥٥ - بدأ الجنود الزائيريون المنسحبون في الوصول إلى كيسنغاني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وذكرت التقارير أنهم ارتكبوا عددا من حوادث الاغتصاب. واستولى تحالف القوى الديمقراطية على كيسنغاني في ١٥ آذار/ مارس، أي بعد أسبوعين من الهجوم على تنغي - تنغي.

٥٦ - وأقيمت مخيمات إضافية في جنوب كيسنغاني، وفي كاسيسي، وبيارو، وأوبيلو. وفي نيسان/أبريل، منع تحالف القوى الديمقراطية أي محاولة للوصول إلى هذه الجهة، وأفادت التقارير أنه قد شرع في إعدام آلاف الهوتو الروانديين بصورة منتظمة.

٥٧ - وفي مساء ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أبلغ ضباط تحالف القوى الديمقراطية القرويين المحليين، حسبما ذكرت التقارير، أن اللاجئين قتلوا ستة من القاطنين في الجهة، وحرض الضباط القرويين على الهجوم على مخيم كاسِيسي للاجئين. وهاجم القرويون المخيم في ٢١ نيسان/أبريل، ولكن عناصر مسلحة ردتهم على أعقابهم. وبعدئذ، حاصر جنود تحالف القوى الديمقراطية مخيم كاسيسي وهاجموه في ساعة مبكرة من صباح ٢٢ نيسان/أبريل. واستغرق الهجوم عدة ساعات، استخدم الجنود خلالها الأسلحة النارية والمناجل والخناجر. واشترك السكان المحليون أيضا في القتل. وكان من بين الضحايا كثير من النساء والأطفال.

٥٨ - وفي بيارو، وقعت مذبحة كبيرة مماثلة حسبما ذكرت التقارير، ووقعت أعمال قتل أخرى على طول الطريق الممتد إلى أوبوندو. وأفادت التقارير بأن الجيش الرواندي قد وجّه إلى ارتكاب هذه المذابح أو اشترك فيها.

٤ - مقاطعة إكواتور

٥٩ - وردت إدعاءات بحدوث عمليات قتل وانتهاكات أخرى جسيمة ماسة بحقوق الإنسان في أعقاب استمرار المشردين الروانديين في الهروب عبر البلد وصولا إلى مقاطعة أكواتور. وعلى نقيض ما حدث في كيفوس وحتى في منطقة كيسنغني، أصبح من النادر ورود تقارير عن اشتباكات مسلحة بين تحالف القوى الديمقراطية وحلفائه، من ناحية، والانتراهاموي وجنود الجيش الرواندي السابقين، من ناحية أخرى.

٦٠ - وبدأ اللاجئون في الوصول إلى ونجي في نهاية نيسان/أبريل، وعلى مدى الأسبوعين التاليين، زاد عددهم على ٦ ٠٠٠ شخص؛ وأقيم مخيّم مؤقت. وفي ساعات الصباح الباكر يوم ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧، وصلت قوات تحالف القوى الديمقراطية وأعلنت للسكان المحليين في لينغالا أنها لم تجئ بحثا عن الكونغوليين بل بحثا عن اللاجئين. وصدرت الأوامر للكونغوليين بأن يضعوا عصابات بيضاء على رؤوسهم؛ في أعقاب ذلك، بدأ قتل اللاجئين بأعداد كبيرة.

٦١ - وشرع اللاجئون في الهروب إلى الشمال باتجاه مبنداكا، عاصمة المقاطعة. وسار الجنود في إثرهم واستمر التقتيل على طول الطريق. وعند الضحى، بدأ وصول اللاجئين الهاربين إلى مبنداكا، ثم توجهوا إلى الميناء، حيث كان بعض اللاجئين، يفوق عددهم عدد اللاجئين الواصلين، بانتظار زورق يقلهم إلى ايربو، ومن هناك يعبرون النهر إلى جمهورية الكونغو. وقرب الظهيرة، وصل الجنود وحاصروا منطقة الميناء. ومرة أخرى، بدأ إطلاق النيران العشوائي، وبفعله قُتل المئات.

دال - كينشاسا

٦٢ - في ليلة الأربعاء الموافق ١٤ أيار/ مايو عام ١٩٩٧، قتل ستة أشخاص وأصيب عشرة آخرون في الميناء، وأعلن حظر التجول في كينشاسا. وفي يوم الجمعة الموافق ١٦ أيار/ مايو، غادر موبوتو البلد خفية. وفي الليلة ذاتها، اغتالت فرقة الحرس الجمهوري الخاصة الجنرال ماهيلي ليكو بوكونغو، وزير دفاع موبوتو. وكان تحرك الدبابات والمركبات العسكرية من كينشاسا إلى زائير السفلى بمثابة إشارة تدل على استسلام الجيش.

٦٣ - وفي ١٧ أيار/ مايو، أعلن لوران ديزيريه كابيلا نفسه رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية ودخل المئات من جنود تحالف القوى الديمقراطية كينشاسا بطريقة منظمة. وكان المتمردون هادئين وحريصين ومنظمين. وبعد قليل، انضم إليهم الآلاف من جنود التحالف المذكور واستولوا على معسكر تشاتشي، وهو مقر قوة الحرس الجمهوري الخاصة. وسلمت القوات الزائيرية أسلحتها واستسلمت بلا مقاومة. وأفادت

التقارير بحدوث ٢٢٠ خسارة في الأرواح، وكان معظم هؤلاء من القائمين بأعمال النهب الذين أطلق عليهم الرصاص من قِبل الجيش أو من قِبل العصاة.

٦٤ - وأفادت التقارير بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بعد الاستيلاء على كينشاسا، وشمل ذلك ادعاءات بوقوع عمليات قتل وتعذيب وتشويه، وحدوث حالات اختفاء. وأفادت التقارير أن تحالف القوى الديمقراطية قد أعدم بدون محاكمة عددا من أفراد هيئة مخابرات موبوتو غير المسلحين. وأفادت منظمات حقوق الإنسان الدولية أنه قد عُثر مرارا خلال الأسابيع التالية للاستيلاء على كينشاسا على جثث مشوهة، وأنها جثث جنود أو أفراد يشتبه في أنهم مجرمون.

٦٥ - وفي ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧، أبلغ المدير السابق لمستشفى مانايامو الذي عُيِّن حديثا في منصب وزير الصحة عن اختفاء ١٦ مريضا من الهوتو الروانديين من المستشفى. وبعد ذلك، عقرت لجنة الصليب الأحمر الدولية على هؤلاء المرضى في قصر جمهوري سابق، حيث كانوا قد احتجزوا طوال ثلاثة أيام، واتهموا بأنهم أعضاء في ميليشيا الإنتراهاموي. ولم يسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بأن تزورهم مرة أخرى.

هاء - إتلاف الأدلة

٦٦ - تشير المعلومات المستمدة من مصادر مختلفة إلى أن تحالف القوى الديمقراطية قد بذل جهودا لإزالة الجثث التي دفنت من قبل في مقابر جماعية، واستخدم بطرائق أخرى، لإتلاف الأدلة التي تثبت وقوع المذابح خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى أيار/ مايو ١٩٩٧. وذكرت التقارير أن ذلك التحالف قد دأب بانتظام على التخلص من الجثث، لا سيما خلال الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل عام ١٩٩٧ على امتداد محور كيسنغاني - أوبوندو. وقد فرضت قيود مشددة على الوصول إلى تلك الجهة حينذاك. وبُذلت جهود مماثلة في واليكالي وأماكن أخرى شمال كيفو. ومن منتصف تشرين الثاني/نوفمبر وحتى مطلع كانون الأول/ ديسمبر، بُذل جهد منتظم لإزالة الجثث من المقابر الجماعية في جهة مبنداكا - ونجي أيضا، حسبما ذكرت التقارير. وفُرض حظر تجول في ذلك الوقت.

الجزء الثاني - المعلومات التي تم الحصول عليها

٦٧ - يتضمن الجزء الثاني من المرفق الأول نتائج التحقيق، أي الحقائق المتوصل إليها بشأن ما وقع في زائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد ١ آذار/ مارس عام ١٩٩٣ من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهذه النتائج تستند إلى شهادات موثوق بها وأدلة مادية حصل عليها الفريق. وفي بعض الحالات، قُدمت الأدلة إلى الفريق مباشرة. كما وضع الفريق في حسبانه بعض الشهادات التي جمعتها منظمات أخرى، حكومية دولية وغير حكومية على السواء، لدى تقديم معلومات كافية عن هوية صاحب الإقرار وظروف تقديم الإقرار وتوافرت معلومات مؤيدة للإقرار مقدمة من مصدر واحد آخر على الأقل. والمعيار المطبـَق للتوصل إلى استنتاجات وقائعية هو الاقتناع الشخصي بصدق المعلومات.

٦٨ - واقتضت ولاية الفريق أن يحصل على معلومات عن المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة الماسة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ومعلومات عن الانتهاكات التي من هذا القبيل. ومما يؤسف له أن الفريق لم يتمكن من الحصول على معلومات كافية عن تشكيل القوات العسكرية والجماعات شبه العسكرية ذات الصلة وعن سلسلة قيادتها بما يسمح له بالتوصل إلى استنتاجات دقيقة في هذا الشأن. ولما كان الأمر كذلك، يرى الفريق أن واجبه الذي يحتم عليه التصرف بكل موضوعية وحيدة لن يؤدي بالتعبير عن مجرد آراء بشأن الدور الذي يحتمل أن تكون قد اضطلعت به أي دولة أو اضطلع به أي طرف آخر في الصراع.

أولا - انتهاكات حقوق الإنسان السابقة على التمرد الذي وقع في عام ١٩٩٦

٦٩ - لم يتلق الفريق القائم بالتحقيق سوى معلومات محدودة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المدعى وقوعها قبل الفترة الممتدة من آذار/ مارس ١٩٩٣ حتى بداية التمرج الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ألف - شمال كيفو

٧٠ - وردت شهادات بشأن اقتتال عرقي في عام ١٩٩٣. إذ قدم أحد الشهود وصفا لهجوم شنه الهوتو الزائيريون في أواخر أيار/ مايو ١٩٩٣ على قرية الهوندي التابعة لمهلولو الثاني في باهوندي، بمنطقة ماسيسي. وحين ذلك أطلِق الرصاص على ثمانية أشخاص عزل وفلقوا مصرعهم. وتبدو الشهادة جديرة بالتصديق، وإن كانت لا توفر أساسا كافيا للتوصل إلى استنتاجات أعم بشأن الأحداث المدعى وقوعها خلال تلك الفترة.

٧١ - وقدم عدة شهود معلومات عن أعمال قتل ارتكبها الهوتو الروانديون الذين التمسوا اللجوء في ناحية غوما بعد أحداث الإبادة الجماعية وتغيير الحكومة في رواندا في عام ١٩٩٤. وتعلقت شهاداتهم بعشر حوادث قتـل ارتكبت أثنـاء سرقات أو أثنـاء مشاجرات شخصية، على مدى سنتين. وليس هناك ما يدعو إلى الشك في مصداقية هذه الشهادة، التي تؤكد أن ضخامة عدد الروانديين المشردين قد مثّلت للسكان المحليين مصدرا لانعدام الأمن. إلا أن هذه الشهادات غير كافية كأساس للتوصل إلى استنتاجات أكيدة بشأن حجم الخطر. وليس هناك دليل على وجود اشتراك رسمي في عمليات القتل هذه أو على وجود تحريض رسمي على ارتكابها، كما أن المصادر توافق على أن إنفاذ القوانين كان غير فعال بصفة عامة في الناحية بأسرها خلال ذلك الوقت. ولذلك، تبدو أعمال القتل هذه بمثابة جرائم، وليست انتهاكات لحقوق الإنسان.

٧٢ - وأخيرا، قدم أحد الشهود دليلا على وقوع هجوم عبر الحدود استهدف منشأة تابعة للصليب الأحمر في مخيم كيبومبا في ٢٧ تموز/يوليه عام ١٩٩٦، أي قبل عدة أسابيع من بدء الهجوم الرئيسي على

المخيمات. وقد أصيب ذلك الشاهد وقـُتل ثلاثة من زملائه في العمل. وتوحي الملابسات بتورط الجيش الرواندي في هذا الحادث، الذي ربما قد يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان إذا ثبتت مسؤولية الحكومة. إلا أن دليل المسؤولية الواضح منعدم.

باء - جنوب كيفو

٧٣ - وردت أيضا شهادة بشأن هجوم عبر الحدود على مخيم في جنوب كيفو في عام ١٩٩٥. فقد ذكرت لاجئة من الهوتو أن مخيم بيرافا قد هـُوجم في إحدى ليالي نيسان/أبريل عام ١٩٩٥. وقد سمع سكان المخيم أصوات زوارق بخارية أعقبها إطلاق نيران الأسلحة، ثم شاهدوا جنودا يتكلمون لغة كينياروااندا واللغة السواحيلية وهم يدخلون المخيم. وقد أطلق الرصاص على أبناء أحد الشهود، ولقوا مصرعهم. وأطلق الرصاص على والدتهم في ظهرها، فتوفيت وهي في الطريق إلى المستشفى بمخيم كاشوشا. كما أطلق الرصاص على الشاهد، ولكنه شفي. وذكر شاهد آخر أن نحو ٤٠ شخصا قد قـُتلوا في هجوم عبر الحدود تعرض له المخيم في ١٣ نيسان/أبريل أو حوالي ذلك التاريخ، وأن ضحية واحدة على الأقل قد قـُطع رأسها.

ثانيا - <u>الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال الصراع</u>

ألف - جنوب كيفو

٧٤ - رغم أن الظروف الأمنية لم تسمح للفريق القائم بالتحقيق بأن يتواجد في جنوب كيفو، فقد وردت عدة شهادات بشأن الأحداث التي وقعت في هذه الجهة من شهود استجوبوا في غوما وكينشاسا، فضلا عن بلدان مجاورة.

١ - <u>جهة أوفيرا</u>

٧٥ - إن أكثر الشهادات موثوقية وصلة بالموضوع ضمن ما حصل عليه فريق التحقيق من شهادات بشأن أوفيرا والجهة المحيطة بها تصف هجوما على مخيم وهجوما على مستشفى.

٧٦ - فقد قصف مخيم رنينغو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبعد القصف، دخل جنود تحالف القوى الديمقراطية المخيم، وهم يطلقون النيران على اللاجئين العزل. وقد اشترك أحد الشهود في دفن الموتى، الذين كان من بينهم ١١١ رجلا و ٨٥ امرأة و ٢٢٥ طفلا، في قبور جماعية. وقد دفن الأطفال بمعدل ثمانية في كل قبر. ولم يحاول الجنود بأي حال إخفاء مكان هذه المقبرة.

٧٧ - ووصف شاهد آخر مذبحة وقعت خارج كنيسة خمسينية في مخيم رنينغو. وقد حاصر الجنود الكنيسة، حيث تجمع العديد من اللاجئين، وشرعوا في إطلاق الرصاص عشوائيا. كما استخدمت القنابل

اليدوية، حسبما ذكر بعض الشهود. وتتراوح تقديرات أعداد الضحايا بين ٣٠ و ٨٠ شخصا، ومن بينهم راعي الكنيسة وزوجته وأولادهما الخمسة.

٧٨ - ووصف شاهد آخر هجوما على مستشفى في قرية ليميرا، على الطريق الممتد من أوفيرا إلى بوكافو. وقد هاجم المتمردون القرية في ساعة مبكرة من صباح ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وكان معظم السكان قد هجروها، ولكن عددا من المصابين بقي في المستشفى. وعندما وصل الجنود إلى هناك، دخلوا غرفة للمرضى الذين أجريت لهم عمليات، ووضعوا فوهات أسلحتهم في أفواه المرضى وأطلقوا الرصاص عليهم. كما قتلوا ممرضين، أحدهما أصيب في رأسه بعصا مدججة بالمسامير تسمى "دبوس". ولم يكن الشاهد حاضرا أثناء التقتيل، ولكنه ذهب إلى المستشفى وشاهد الجثث بعد مغادرة الجنود.

٧٩ - ونظرا لأن هذه المذابح قد حدثت أثناء صراع مسلح وارتكبها طرف في الصراع، فإنها تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي. وقد عزا الشهود مذبحتي مخيم رنينغو ومستشفى ليميرا إلى "رانديين" دون أن يدلوا بمزيد من التفاصيل بشأن هويتهم أو يبينوا الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأنهم رونديون. ونظرا لميل سكان جنوب كيفو من غير التوتسي إلى إنكار أن البانياmولنغينو مواطنون ولأن البانيامولنغيين والرونديين يتكلمون لغة واحدة، لا يمكن أخذ القول بأن الجنود روانديون على علاته، اللهم إلا إذا ذكرت أسباب محددة تدعو إلى استنتاج ذلك.

٢ - <u>بوكافو</u>

٨٠ - لم يتلق الفريق القائم بالتحقيق أي شهادة بشأن انتهاك حقوق الإنسان أو القانون الإنساني خلال الهجوم على بوكافو، وإن كان قد تلقى بالفعل شهادة بشأن هجمات على المخيمات في تلك الجهة وبشأن بعض عمليات القتل التي وقعت خلال الهروب منها. كما وردت معلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في مستشفى كائن في لويرو.

٨١ - وقد أبلغ قس رواندي من الهوتو الفريق القائم بالتحقيق بأنه قد انتقل من بوكافو إلى مخيم اينيرا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، بعد اغتيال كبير الأساقفة منزيهيروا. وقد دخل الجنود المخيم بعد القصف، وذكر الشاهد أنه رآهم يطلقون النيران عمدا على عدد من اللاجئين العزل.

٨٢ - وقد هوجم مخيم كاشوشا في صباح ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٦. وأفاد أحد الشهود بأنه رأى الجنود يطلقون الرصاص على شخصين غير مسلحين. وقد فر كثيرون ممن هربوا من كاشوشا ومخيم إينيرا إلى هومبو، على بعد ١٠٠ كيلومتر تقريبا باتجاه الشمال الغربي. وذكر شاهد كان بين الهاربين أنهم بلغوا، قبل وصولهم إلى هومبو، جسرا يسيطر عليه العصاة. وأمرهم أحد الجنود بالتوقف، مستخدما في ذلك اللغة السواحيلية. وفجأة، ظهر جنود آخرون خلفه وأطلقوا الرصاص على المجموعة. وكان أولاد الشاهد الثمانية من بين القتلى. وهاجم جنود سكارى، يتكلمون لغة كينياروندا، منطقة هومبو بعد ذلك بأيام؛ في

ساعة مبكرة من صباح يوم أحد. وأفاد أحد الشهود بأن الجنود قالوا للاجئين إنهم سيرغمونهم على الركض حتى الموت.

٨٣ - وهناك شاهد آخر هرب من قرية بويغرا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ثم هرب من بوكافو عندما هاجمها تحالف القوى الديمقراطية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر؛ وقد وصف هذا الشاهد كيفية قيام الجنود الزائيريين المنسحبين بسرقة المدنيين الهاربين، وبقتلهم في حالة مقاومتهم. وقد شوهدت هذه الحوادث على الطريق الممتد من بوكافو إلى كاباري، وبونياكيري، واليكال. وأعمال القتل هذه تمثل انتهاكا لالتزامات زائير المقررة بموجب حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.

٨٤ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل عام ١٩٩٧، اختطف من مستشفى لويرو الواقع على بعد ٣٠ كيلومترا شمال بوكافو ٥٠ قاصرا لم يكن يصحبهم أحد، وكان بعضهم يتغذون بالحقن الوريدي، واختُطف معهم ١١ لاجئا بالغا من الهوتو. ففيما بين الرابعة والخامسة صباحا، دخل المستشفى عدد كبير من الجنود المسلحين وضربوا الممرضين المناوبين لإرغامهم على الإبلاغ عن المرضى اللاجئين الهوتو. وعندما عثروا على اللاجئين، أمروهم بركوب شاحنة، وقالوا إن من لا يركب الحافلة عند انتهاء العد من ١ إلى ١٠ سوف يُقتل. وتدافع القادرون بدنيا ليركبوا الشاحنة، وليقفزوا إليها، بحيث سقطوا فوق بعضهم. وبعض الأمهات ألقين بأطفالهن أرضا. وعندما ركبوا الشاحنة، ضُربوا مرارا بأعقاب البنادق. وفيما بعد، عاد نحو ٢٠ جنديا إلى المستشفى ليضربوا الممرضين وليهددوهم من جديد. وأفاد الشهود باسم قائد تحالف القوى الديمقراطية، الذي يُدعى أنه كان مسؤولا عن هذه العملية.

٨٥ - ونُقل اللاجئون إلى مطار كافومو، حيث حُشروا في إحدى حاويات الشحن. ووضعت المجموعة كلها، المؤلفة من ٦١ شخصا، في حاوية واحدة، مظلمة وعديمة التهوية. ولم يكن هناك ما يلزم لقضاء الحاجة، وكانت ظروف الصحة العامة فظيعة. وباستثناء الأطفال الصغار للغاية، ضُرب اللاجئون جميعا مرة بعد أخرى، وكان الضرب في بعض الحالات باستخدام الكوابل الكهربائية. وفي اليوم الثاني واليوم الثالث، قُدم قدر ضئيل من الطعام إلى أصغر الأطفال سنا وإلى الأمهات المرضعات. وفي اليوم الثالث، أُطلِق سراحهم، بفعل الضغط الدولي. وخلال هذا الاحتجاز توفي شخص واحد.

٨٦ - ولا توضح أقوال الشهود هوية القوات المسؤولة عن أعمال القتل في مخيم كاشوشا وبالقرب من هومبو. وتوحي الملابسات بأنها كانت قوات تابعة لتحالف القوى الديمقراطية أو قوات رواندية، أو خليط من الجانبين. ونظرا لأن أعمال القتل هذه قد ارتكبها جنود في سياق صراع مسلح، فإنها تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بصرف النظر عن هوية الجنود الذين شاركوا فيها. أما أعمال القتل التي ارتكبتها القوات الحكومية المنسحبة، فإنها تشكل انتهاكا للالتزامات المقررة على زائير بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي، فضلا عن القانون الإنساني الدولي.

٨٧ - ويمثّل اختطاف جنود تحالف القوى الديمقراطية للأطفال والساهرين عليهم وسوء معاملتهم لهؤلاء الأطفال ورعاتهم عليهم انتهاكا لعدة أحكام في المادة العامة ٣ من اتفاقيات جنيف، بما في ذلك الفقرة ١ (أ)، التي تحظر ممارسة العنف للاعتداء على الحياة وعلى شخص الإنسان، كما تحظر المعاملة القاسية والتعذيب؛ والفقرة ١ (ج)، التي تحظر التعدي على كرامة الإنسان؛ والفقرة (٢)، التي تعترف بواجب رعاية المرضى والجرحى.

باء - شمال كيفو

٨٨ - تلقى فريق التحقيق إفادة من شهود كانوا حاضرين خلال الهجمات التي وقعت على مخيمات كاتالي وكاهيندو وكيبومبا وموغونغا ولاك فير. وتتفق مصادر عديدة على أن آلاف الأشخاص قتلوا خلال هذه الهجمات. بيد أنه نظرا للقيود التي كانت تحيط بعمل الفريق، فلم يتمكن من الحصول على معلومات تفصيلية بشأن عدد المصابين، وأعمار الضحايا ونوع جنسهم وأوضاعهم، وعن الظروف الدقيقة المحيطة بوفاتهم. وبالمثل، لم يتمكن الفريق من الحصول على معلومات موثوقة عن درجة الوجود العسكري (الجنود الروانديون السابقون المسلحون وميليشيا انتراهاموي) في المخيمات. وثمة شهادة موثوقة عن قيام قوات موجودة في المخيمات بالرد على النيران خلال الهجمات التي وقعت على بعض المخيمات، الأمر الذي يجعل من المتعذر تحديد ما إذا كان للهجمات التي وقعت على المخيمات أي هدف عسكري مشروع، أو أنها كانت مجرد هجمات على السكان المدنيين بذاتهم. وتبعا لذلك، فإن المعلومات الواردة أدناه تشير فقط إلى حوادث محددة يكفي ما ورد في شهادات بشأنها لتأييد ما تم التوصل اليه من استنتاجات قاطعة بشأن ما حصل.

١ - <u>أعمال القتل في غوما</u>

٨٩ - أبلغ شهود أنه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عندما وصل تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير إلى غوما، طلبوا إلى السكان أن يخبروهم أين يمكنهم العثور على رجال الهوتو. وأبلغ أحد الشهود عن رؤية جنود تابعين للتحالف، ولا سيما جنود من الأطفال، يقومون بقتل أشخاص غير محاربين لأسباب شخصية. وكان شاهد آخر على وشك أن يقتل على يد جنود التحالف لأنهم اشتبهوا بكونه من أفراد الجيش الزائيري السابقين. وقد تمكن من الفرار لأن المنطقة تعرضت لهجوم.

٩٠ - وتدل إفادات الشهود هذه على أن عددا مجهولا من غير المقاتلين قتل خلال الاستيلاء على غوما من قبل جنود تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير وبعده مباشرة، وذلك انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

٢ - <u>عمليات قتل سكان مخيم موغونغا</u>

٩١ - دخل جنود التحالف إلى مخيم موغونغا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بعد قصفه بشدة. وفصل الرجال الموجودون في المخيم عن النساء والأطفال وكبار السن الذين طلب إليهم أن يعودوا إلى

رواندا. ونقل أحد الشهود عن جندي قوله إن كل من لا يعود سوف يقتل؛ وأبلغ شاهدان عن قيام جنود بضرب السكان وهم يأمرونهم بالعودة إلى رواندا. وشهد عدة شهود بأن المئات من الرجال، موزعين في مجموعات يتراوح عددها بين ٢٠ و ١٠٠ فرد، سيقوا إلى بحيرة فير، البركانية التي تبعد قرابة كيلومتر واحد عن مخيم لاك فير. وأوثق اللاجئون من الذكور وبعض الإناث الجامعيات وألقي بهم في البحيرة حيث غرق معظمهم. وبعد ذلك بفترة وجيزة، قام جنود بإطلاق النار عشوائيا على اللاجئين المتبقين في المجموعة قرب بحيرة لاك فير. وخلال اليومين اللذين أعقبا الاستيلاء على المخيم، سيقت عدة مجموعات مكونة من ٢٠ إلى ١٠٠ فرد إلى شاطئ البحيرة، استنادا إلى ما ذكره شهود عيان. وألقي بالمصابين في البحيرة، وأجبر بعض اللاجئين على دفع الآخرين إلى مياهها، قبل أن يدفعوهم إليها. ومع ذلك فهناك آخرون قتلوا رميا بالرصاص عند شاطئ البحيرة.

٩٢ - وأبلغ الناجون من الهجوم على مخيم موغونغا أنه كان يصعب عليهم الهرب باتجاه الغرب لأن تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير وميليشيا الماي - ماي، الذين يبدو أن التحالف قد دخل في اتفاق معهم، كانوا موجودين بأعداد غفيرة في التلال المطلة على بلدة ساكي. وأبلغ عدة شهود الفريق أنهم شاهدوا الجنود يطلقون النار على الكثيرين من اللاجئين في تلال ماسيسي، وأبلغ شاهدان عن رؤيتهما لميليشيا الماي - ماي وهي تقوم بقتل اللاجئين.

٩٣ - وتدل هذه الشهادة على أن أفراد التحالف وميليشيا الماي - ماي كانوا يقومون بشكل منتظم بإعدام الكثيرين من غير المحاربين بعد الاستيلاء على مخيم موغونغا، منتهكين بذلك القانون الإنساني الدولي.

٣ - <u>أعمال القتل في شمال كيفو بعد سقوط مخيم موغونغا</u>

٩٤ - وصف شاهد آخر هجوما على حافلة قام به رجال من الهوتو الروانديين المسلحين، من الأرجح أنهم من الجنود الروانديين السابقين أو من ميليشيا الانتراهاموي فروا من المخيمات بعد قيام التحالف بمهاجمتهم. وبعدما أطلق المهاجمون النار على الحافلة راحوا ينهبون الركاب ويعدمون من بقي منهم على قيد الحياة. ويقدر الشاهد أن أكثر من ٥٠ شخصا قتلوا، معظمهم من الهوندي.

٩٥ - وحصل أيضا على شهادة أدلى بها بشأن مذبحة ارتكبتها قوات التحالف في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، في قرية كاغوزا التابعة للهوتو في ماسيسي. فقد دعت قوات التحالف إلى اجتماع عام في السوق المركزية في الساعة التاسعة صباحا. وبعد فترة وجيزة من إعلان قائد التحالف لبدء الاجتماع، قام جنود التحالف الموجودون في منازل قريبة بإطلاق النار على الحشد. وقد هرب الشاهد ولم يتمكن من معرفة عدد القتلى. وارتكب التحالف مجزرة أخرى في قرية نامبي الواقعة في باهوندي بماسيسي في آذار/مارس ١٩٩٧. فقد دخل جنود السوق وطلبوا إلى السكان الذين كانوا جميعهم من الهوتو، بالتجمع. ونظرا لسريان شائعات عن قيام التحالف بقتل كل من حضر اجتماعا في قرية مجاورة، فقد هرب الشاهد إلى تل يقع خارج القرية. ومن موقعه ذاك تمكن من رؤية الجنود وهم يطلقون النار على نحو ٣٠ رجلا أسروا في القرية وكان يبدو أنهم يتوسلون من أجل إبقائهم على قيد الحياة.

٩٦ - وتدل الشهادات الموجزة أعلاه أن التحالف وميليشيا الماي - ماي وعناصر الهوتو الرونديين المسلحين شاركوا جميعهم في قتل أشخاص من غير المحاربين بعد اندلاع الحرب في شمال كيفو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦. ونظرا لأن عمليات القتل هذه وقعت في سياق النزاع المسلح، فإنها تشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي، حتى وإن لم يكن أي من هذه المجموعات التي ورد ذكرها هنا يشكل في ذلك الوقت قوة مسلحة تابعة لإحدى الدول.

جيم - هرب سكان المخيمات المشردين وأعمال القتل ذات الصلة

٩٧ - بعد الهجمات التي وقعت على المخيمات الكائنة في شمال وجنوب كيفو، فر الكثيرون من الهوتو الروانديين باتجاه الغرب. وتقدر مفوضية شؤون اللاجئين أن ٠٠٠ ٦٠٠ شخص عادوا إلى رواندا بعد وقوع الهجمات على المخيمات بوقت قصير. ورغم أن الإحصائيات المتعلقة بعدد سكان المخيمات كانت مبالغا فيها بالتأكيد، فإن هذا يدل على أن عدد الأشخاص الذين فروا إلى داخل البلد كان يقارب ٠٠٠ ٤٠٠ شخص. وقد أقيمت عدة مخيمات مؤقتة في داخل البلد خلال الأشهر اللاحقة. وقد تعرض أكبرها لهجوم في نيسان/ أبريل ١٩٩٧. وحصل فريق التحقيق على شهادات تتعلق بالهجمات التي وقعت على هذه المخيمات، فضلا عن الهجمات التي وقعت على الروانديين المشردين أثناء فرارهم عبر الغابات والطرق الواقعة في وسط زائير وغربها. وبحلول شهر أيار/ مايو وصل عدة آلاف إلى الحدود مع جمهورية الكونغو. وحصل فريق التحقيق في ذلك الوقت على معلومات كثيرة من مصادر موثوقة في المنطقة عن هذه المذبحة، وتمكن من تعزيز المعلومات التي قدمتها تلك المصادر بشهادات وأدلة جنائية.

١ - <u>شانجي</u>

٩٨ - قصف أحد المخيمات في شانجي بعد فترة قصيرة من سقوط غوما. وروى أحد الشهود أن نحو أربعين شخصا قتلوا من جراء القصف. وعندما دخل الجنود المخيم، فصلوا الرجال عن النساء والأطفال وطلبوا من النساء والأطفال أن يعودوا إلى رواندا. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أطلق النار على الكثيرين من الرجال، استنادا إلى ما قاله الشهود. وتصف إحدى الشهادات المدلى بها أيضا كيف أُجبر أحد رجال الهوتو الروانديين على مشاهدة إعدام زوجته وأطفاله. وتدل إحدى الشهادات أيضا على أن الكثيرين من المشردين الروانديين العزل طوردوا وقتلوا في غابة الخيزران قرب هذا المخيم.

٢ - <u>شابوندا</u>

٩٩ - هوجمت المخيمات الواقعة في منطقة شابوندا جنوب مقاطعة كيفو خلال الأسبوع الأول من شباط/فبراير ١٩٩٧. وذكر أحد الشهود أن أفرادا من تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير قالوا له إنهم يريدون "التخلص من ميليشيا الانتراهاموي". وسمع فيما بعد دوي إطلاق نيران مكثفة كان مصدرها جسر يدعى بيان كوجو بقرب شابوندا. وشهد أحد المصادر طعن وقتل أحد أفراد الهوتو الروانديين المشردين عند هذا الجسر، وشاهد جثته تلقى في النهر الذي رأى فيه أيضا ٣٠ جثة أخرى على

الأقل. وفي اليوم التالي سيق القرويون المحليون إلى المنطقة وأمروا بالتخلص مما تبقى من جثث في النهر. وتفيد الشهادة أن الضحايا كانوا فيما يبدو من الهوتو الرونديين، من بينهم رجال ونساء وأطفال، وأن العدد كان يبدو بالمئات.

٣ - تنغي - تنغي

١٠٠ - هوجم مخيم كبير في تنغي - تنغي، على بعد أكثر من ٢٠٠ كيلومتر جنوب شرق كيسنغاني، من قبل قوات متمردة كانت تسير باتجاه كينشاسا في ٢٨ شباط/فبراير أو ١ آذار/مارس. ولا تتوفر تقديرات دقيقة عن أعداد الأشخاص الذين قتلوا في الهجوم.

١٠١ - وبعد الهجوم، فر السكان باتجاه كيسنغاني. وعلى بعد سبعة كيلومترات غربا، قرب بلدة لوبوتو، اضطر الفارون لعبور جسر ضيق مما أبطأ هربهم وأتاح لقوات التحالف اللحاق بهم ظهر ١ آذار/مارس. وروى عدة شهود أن القوات قامت بقتل مشردين عزل عند هذه النقطة. وبلغ عدد الضحايا المئات استنادا إلى تقديرات متحفظة.

٤ - منطقة كيسنغاني

١٠٢ - في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٧ أو في حدود ذلك الوقت، انقسم الروانديون المشردون المتجهون شمالا نحو كيسنغاني إلى مجموعتين عند الكيلومتر ٥٢، وهو ملتقى طرق يتجه أحدها غربا نحو أوبالا. وقد اتجه العديد من الجنود الروانديين السابقين (من القوات المسلحة الرواندية السابقة) وعائلاتهم غربا عند ملتقى الطرق هذا، في حين واصلت الغالبية العظمى من اللاجئين طريقها شمالا باتجاه كيسنغاني. وبعد ذلك بفترة وجيزة، حسب قول الشهود، هاجم الجنود أولئك المتجهين شمالا. ولم يتضح عدد القتلى، ولا ما إذا كان الجنود تابعين لتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير أو لقوات الجيش الوطني الرواندي أو لكليهما.

١٠٣ - وفي الصباح الباكر من يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧، دخل ما يقدر بنحو ٣٠ إلى ٥٠ جنديا مخيما مؤقتا للاجئين في أوبيلو، الواقعة على بُعد ٨٢ كيلومترا تقريبا جنوبي كيسنغاني، وبدأوا بقتل سكان المخيم، ولا سيما الرجال. فقتل على الأقل ٥٠ إلى ٨٠ شخصا. واستنادا إلى المعلومات التي حصل عليها الفريق، لم يواجه الجنود أي مقاومة مسلحة من سكان المخيم.

١٠٤ - وأفاد عدد من الشهود أيضا بأنه، في مناسبة واحدة على الأقل، قام جنود تابعون لتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير، وهم يرتدون زيا مدنيا بتقديم أنفسهم، إلى الأشخاص المشردين في أوبيلو على أنهم موظفون في الصليب الأحمر، وأنهم بحاجة لرجال للعمل كمزارعين. وبهذه الخديعة، أخذ الجنود الرجال إلى موقع هوجموا فيه وقتل عدد غير معروف منهم.

١٠٥ - وكان يوجد في كاسيسي، الواقعة على بُعد ٢٥ كيلومترا جنوبي كيسنغاني، مخيمان مؤقتان كبيران. وقد طوِّق مخيم كاسيسي الأول وهوجم في وقت مبكر من صباح يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفر العديد

من سكان المخيم، ويقدر الباقون منهم على قيد الحياة بأن ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص قتلوا أثناء الهجوم. وأفاد بعض الشهود بوجود بعض الرجال المسلحين بين سكان المخيم، ولكنه لم يتضح إن كان الهجوم قد لقي أي مقاومة مسلحة. فالغالبية العظمى من سكان المخيم كانوا ضعفاء ومرضى. بعد شهور من القتال في ظل ظروف في غاية الصعوبة. وذكر الشهود أن الذين قاموا بالهجوم هم من أفراد تحالف القوى الديمقراطية، بمشاركة من أفراد الجيش الوطني الرواندي والسكان المحليين. وأفادوا أيضا بأنه تم جمع الجثث، وحفر القبور، واستعمال آليات ثقيلة في نقل الجثث وحرقها. وقام أفراد تحالف القوى الديمقراطية بسد الطرق المؤدية إلى المنطقة خلال الفترة التي تمت فيها المذبحة وأثناء عملية نقل الجثث وإخفاء معالمها.

١٠٦ - وهاجمت قوات تحالف القوى الديمقراطية أيضا مخيم بيارو، الواقع على بعد ٤١ كيلومترا جنوبي كيسنغاني، يوم ٢٢ نيسان/أبريل. ولم يعرف عدد الضحايا.

١٠٧ - وخلال الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل، وبعد الهجوم على مخيمي كاسيسي وبياروا، تمكن جنود تابعون لتحالف القوى الديمقراطية من معرفة أماكن وجود عدد من الباقين على قيد الحياة، وأبلغوهم بأنه يجري الاضطلاع بعملية لإعادتهم إلى بلدهم، وأجبروهم على المسير باتجاه أوبيلو. وعند الكيلومتر ٥٢ أو على مقربة منه، وجدوا حاجزا، فطُلب إليهم الجلوس على حافة الطريق. وبعد فترة وجيزة، وصل جنود آخرون وأطلقوا النار فقتلوا عددا كبيرا من الرجال والنساء والأطفال العزل.

١٠٨ - ويندر وجود معلومات مفصلة موثوقة عن أعمال الهجوم على تينغي - تينغي وكاسيسي وبيارو والمخيمات الأخرى في المنطقة، ويعود ذلك أساسا إلى قيام قوات تحالف القوى الديمقراطية بسد الطرق المؤدية إلى هذه الأماكن قبل مهاجمتها. ومع ذلك ثمة شهادات واضحة وموثوقة بأنه كان هناك نساء وأطفال وأشخاص عزل من غير المحاربين ممن بقوا على قيد الحياة بعد عمليات الهجوم على تلك المخيمات، ثم جرت ملاحقتهم وقتلهم بشكل عشوائي، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

١٠٩ - ولكن الإفادات التي تلقاها الفريق لا تبين بوضوح مدى تورط قوات تحالف القوى الديمقراطية أو قوات أخرى تشمل قوات من التحالف الديمقراطية وعناصر رواندية، في ارتكاب هذه الانتهاكات، ولم يتمكن الفريق من الحصول على معلومات موثوقة عن التسلسل القيادي للقوات المسؤولة عن ارتكاب هذه الانتهاكات.

٥ - مقاطعة إكواتور

١١٠ - بحلول أوائل أيار/ مايو، وصلت بضعة آلاف من الروانديين المشردين إلى قرية ويندجي، الواقعة على بُعد ٢٥ كيلومترا جنوبي مبنداكا، عاصمة مقاطعة إكواتور، ووصل عدد أكبر إلى مبنداكا نفسها. وكان معظم اللاجئين من الشبان الذكور، بيد أنه كان يوجد بينهم أيضا كثير من النساء والأطفال. وكانت السلطات المحلية قد أبلغت فريق التحقيق أن الروانديين كانوا مسلحين عندما وصلوا إلى المنطقة، ولكن مصادر أخرى أشارت إلى أن السلطات المحلية أقامت نقطة تفتيش لنزع سلاح من كان منهم يحمل سلاحا لدى وصوله.

وقد تلقى فريق التحقيق ١٤ إفادة من نساء القرية بقيام الرونديين باغتصابهن. وقد أكدت مصادر موثوقة تلك الإفادات.

١١١ - وفي ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧، وصلت قوات تحالف القوى الديمقراطية إلى المنطقة، وأعقب ذلك وقوع المذبحة. وبناء على إفادات الشهود، بدأت المذبحة في قرية ويندجي واستمرت بعد ذلك على طول الطريق المؤدي إلى مبنداكا وفي المدينة نفسها.

١١٢ - وفي ويندجي، أذاع الجنود الذين كانوا يتكلمون لغة لينغالا، بين السكان المحليين أنهم "لا يستهدفون الكنغوليين"، وإنما اللاجئين. وأمروا السكان المحليين، مستخدمين لغة لينغالا، بربط رؤوسهم بعصابات بيضاء، حتى يمكن للجنود تمييزهم عن الرونديين. وعقب ذلك بفترة وجيزة، بدأ الجنود إطلاق النار على اللاجئين. ولم يُعرف عدد الضحايا الذين قتلوا في ويندجي. وألقي في النهر عدد كبير من الجثث. وجاءت معلومات موثوقة فيما يتعلق بموقع مقبرة جماعية تضم أكثر من مائة جثة، تشمل جثثا لنساء وأطفال.

١١٣ - وتمكن خبراء الطب الشرعي التابعون للفريق من تحديد الموقع، وأجروا فحصا مبدئيا لإحدى المقابر قبل أن يُجبروا على وقف عملهم (انظر الفصل الأول). وكان الموقع في نفس المكان المبين في الشهادة، وكان هناك توافق بين حجم الموقع وعدد ما ظهر فيه من مدافن وبين الشهادة التي تلقاها الفريق فيما يتعلق بعدد الجثث التي دفنت فيه في أيار/ مايو ١٩٩٧. وتتفق حالة النباتات الموجودة في الموقع مع التقارير التي أفادت بأنه بُذلت جهود لرفع الجثث من المقابر الجماعية في هذه المنطقة خلال الأسابيع السابقة لنشر الفريق في المنطقة للمرة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وتوصل الفحص المبدئي للموقع إلى أدلة تفيد بأنه كانت توجد فيه جثث تحللت، ثم أزيلت في وقت لاحق. كما عُثر على عظمتين صغيرتين تعودان إلى شخصين بالغين (انظر المرفق الثاني).

١١٤ - وقد تمكن العديد من الرونديين من الفرار من ويندجي باتجاه مبنداكا، في حين فر آخرون إلى المستنقعات شمالي ويندجي. ووصفت إفادات موثوقة أسلوب قيام الجنود أو المواطنين المحليين بالقبض على بعض الفارين إلى المستنقعات وإخراجهم منها، ثم القيام بطعنهم أو بإطلاق الرصاص عليهم أو بضربهم حتى الموت. وجاءت شهادات أخرى تفيد بأن عددا كبيرا من الأشخاص الفارين من ويندجي قتلوا وهم في طريقهم إلى مباندكا.

١١٥ - وفي الساعة العاشرة تقريبا من صباح يوم ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧، بدأ الرونديون الفارون من ويندجي بالوصول إلى مبنداكا سيرا على الأقدام. واتجه معظمهم إلى الميناء، آملين في الهرب في زوارق إلى جمهورية الكونغو. ووصل جنود تحالف القوى الديمقراطية بعدهم بفترة قصيرة، أولا سيرا على الأقدام ثم بالمركبات. وعندما وصلوا إلى منطقة الميناء التابعة للمكتب الوطني لوسائط النقل، بدأوا بإطلاق النار على الرونديين بصورة عشوائية، بمن فيهم بعض الأشخاص الجالسين في مركب لنقل البضائع. وبما أن منطقة الميناء محاطة بالأبنية أو الجدران من ثلاث جهات. فقد تمت محاصرة الرونديين، وألقى بعضهم بنفسه في النهر. وتتفاوت تقديرات الشهود لعدد القتلى في الميناء تفاوتا واسعا، فقد تراوحت بين ٤٠

و٥٠٠. ويبدو أن أكثر المصادر ثقة هو ذلك الذي يقدر عدد أولئك القتلى بمائتي شخص على الأقل، باستثناء من ماتوا غرقا. وتظهر الأدلة المصورة التي قدمت لفريق التحقيق أن بعض الضحايا، بمن فيهم الأطفال، قد بترت أعضاؤهم، وقطع رأس أحدهم. وقدم أحد الشهود قائمة بأسماء بعض الضحايا.

١١٦ - وقتل رواندیون آخرون لم يعرف عددهم في أنحاء أخرى من المدينة. وتركت بعض الجثث على حالها لمدة يومين، ولا سيما جثث الذين لم يقتلوا في منطقة الميناء. وأجريت بعد ذلك عملية تنظيف، ودفنت الجثث في مقابر جماعية. كما ألقيت في النهر جثث بعض من قتلوا في منطقة الميناء.

١١٧ - ويتبين بوضوح من الأدلة التي حصل عليها فريق التحقيق فيما يتعلق بالوقائع التي حصلت في ويندجي ومبنداكا، سواء منها الشهادات أو أدلة الطب الشرعي أو الصور، أن عدة مئات من الروانديين العـُزل قد قتلوا في مذبحة جماعية يوم ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٦. وتلقى فريق التحقيق شهادات تبين أسماء الضباط المسؤولين عن المذبحة التي حصلت في مبنداكا. ووفقا لهذه المعلومات، كان الضابط المسؤول المكلف بالمهمة تابعا لتحالف القوى الديمقراطية، ولكن القائمين على العملية فعليا كانوا من ضباط الجيش الرواندي. وتنتهك عمليات القتل هذه القانون الإنساني الدولي، وفيما يتعلق بالضباط التابعين للجيش الرواندي، فهي تنتهك أيضا التزامات رواندا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

١١٨ - وتلقى الفريق أيضا إفادات من عدد من الشهود فيما يتعلق بقيام الجنود بقتل الروانديين الهوتو في منطقة بويندي، الواقعة شرقي مقاطعة إكواتور، خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٩٧. وفي بعض الحالات، ذكر الشهود أن جنود الجيش الرواندي شهدوا عمليات القتل أو شاركوا فيها.

الحواشي

(١) تستخدم الحكومة الحالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مصطلح "مرتكبو أعمال الإبادة الجماعية" للإشارة إلى جميع الروانديين الذين دخلوا البلد بعد الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ دون تمييز. وليس لهذا ما يبرره؛ فالعديد من الهوتو الذين فروا من البلد، عندما استولى التوتسي على الحكم، لم يكن لهم أي دور فعلي في أعمال الإبادة الجماعية. ومع ذلك، فلا شك أن العديد من الذين هربوا إلى زائير كان لهم دور فعلي في أعمال الإبادة الجماعية. وبناء عليه، لا يستحقون تسميتهم باللاجئين، حتى لو كان احتمال تعرضهم للإضطهاد حقيقيا. ولهذا السبب، يستعمل هذا التقرير مصطلح "الروانديين الهوتو" بدلا من "اللاجئين" عند الإشارة بشكل جماعي إلى الذين هربوا إلى زائير عام ١٩٩٤.

(٢) استنادا إلى الاحصاءات الرسمية للاجئين المسجلين وطالبي اللجوء؛ ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك.

— — — — —